The Levant

www.THELEVANTNEWS.com

كانون الثاني 2022 م - 1443 هـ | العدد 31 — The Levant News Media International - London جريدة شهرية تصدرها مؤسسة

المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

واشنطن والضاحية الجنوبية.. مواجهة متعددة الأوجه

الصفحة: 2

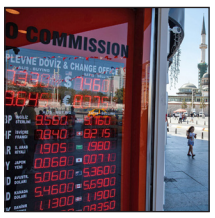

الانكسارات التركية تتوالى

الصفحة: 6

تآكل سرديات الإسلام السياسي ونهاية التنظيم

الصفحة: 11

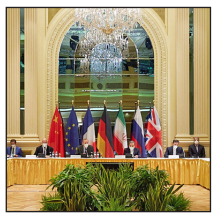

مفاوضات فيينا.. إلى أين؟

الصفحة: 13

ترحيب سوري بتجديد السعودية موقفها الرافض للنظام السوري

رحب الكثير من السوريين بتجديد المملكة العربية السعودية موقفها الرافض لنظام الأسد، الذي جاء على لسان سفير المملكة لدى الأمم المتحدة، عبد الله بن يحيى المعلمي، في 16 ديسمبر الحالي. وتناقل روّاد وسائل التواصل الاجتماعي كلمة المعلمي على منبر الأمم المتحدة، شاكرين السعودية على موقفها الذي لم يتزحزح أبداً وظل داعماً للشعب السوري. وهوما يؤكد عدم سير المملكة بقطار التطبيع الذي خطته بعض الدول العربية.

لقد أكّد المعلمي في كلمته أن الحرب لم تنتهِ في سوريا، داعياً إلى عدم تصديق النظام السوري في جميع أقواله. لافتاً بأنّ الحرب لم تنتهِ بالنسبة لألفي شهيد أُضيفوا هذا العام لقائمة الشهداء، الذين يزيد عددهم على 350 ألف شهيد.

وأضاف: "لا تصدقوهم إن قالوا إنهم مهتمون بإعادة الإعمار، فإعادة إعمار المباني لا يمكن أن تتقدم على إعادة إعمار النفوس، والقلوب التي في الصدور، لا تصدقوهم إن قالوا إنّ الأمن قد استتب، واسألوا المليون والنصف مليون سوري، الذين أضيفوا هذا العام إلى قائمة المهددين بغياب الأمن الغذائي، مما دفع بأعداد المحتاجين إلى قرابة عشرة ملايين سوري".

وأكّد المندوب السعودي بأنّ النظام السوري لا يحارب الإرهاب في المنطقة، مشيراً إلى أنه "أول من فتح للإرهاب أوسع الأبواب، عندما أدخلوا إلى بلادهم حزب الله الإرهابي زعيم الإرهاب في المنطقة، والمنظمات الطائفية القادمة من الشرق وشرق الشرق".

عبد الله بن يحيى المعلمي سفير المملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

نيويورك تايمز: تأكيد نتائج انتخابات العراق بداية لنهاية نفوذ إيران

اعتبرت صحيفة نيويورك تايمز في تقرير لها، بأن تأييد المحكمة الاتحادية العليا في العراق، الاثنين 27 ديسمبر، لنتائج الانتخابات البرلمانية، التي انتهت بفوز زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، يهدّد بتقويض النفوذ الإيراني في البرلمان.

وفاز رجل الدين الشيعي، مقتدى الصدر، الذي يعتبر حليفاً محتملاً للولايات المتحدة بـ 73 مقعداً من أصل 329 مقعداً في البرلمان، وهزم بسهولة تحالفاً من الميليشيات المتحالفة مع إيران بقيادة تحالف الفتح.

وأدّى انتصار الصدر إلى زعزعة التوازن التقليدي للقوى الشيعية التي هيمنت على السياسة العراقية منذ سقوط صدام حسين قبل 20 عاماً تقريباً.

وكان الصدر ذات يوم معارضاً للأميركيين في العراق، لدرجة أن الولايات المتحدة أمرت بقتله ثم قررت في وقت لاحق عدم القيام بذلك.

إلا أنّ الصدر جاء ليعارض التدخل الإيراني في العراق، وأشار في خطاب ألقاه بعد الانتخابات إلى أن السفارات الأجنبية مرحب بها طالما أنها لا تتدخل في شؤون العراق.

وبعد أن تم التصديق على نتائج الانتخابات، يمكن للفصائل التي تمثل الأقليات المسلمة الكردية والسنية في العراق، والتي كانت تنتظر النتيجة، التفاوض أو تشكيل تحالفات يمكن أن تكون جزءاً من الحكومة الجديدة وأن تنغمس في المعركة.

مقتدى الصدر

المستشارة الأممية تدعو الليبيين للتركيز على الانتخابات وليس مصير "الحكومة المؤقتة"

ستيفاني ويليامز

دعت المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا، ستيفاني ويليامز، الاثنين/ 27 ديسمبر، الليبيين إلى تركيز الاهتمام الرئيس على كيفية المضي قدماً بالانتخابات الليبية، وليس على مصير الحكومة المؤقتة.

جاء ذلك في مقابلة مع وكالة "رويترز"، ورداً على سؤال عما إذا كانت تعتقد أن تفويض حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة ما زال قائماً، قالت ويليامز "إن ذلك يرجع إلى البرلمان".

وأضافت أن أي تغييرات على الحكومة يتعين أن تجرى وفقاً للقواعد التي أرسلتها الاتفاقات السياسية السابقة التي حظيت باعتراف دوليّ. وأكدت أنّ "على الجميع أن يعود خطوة للوراء لفترة معينة".

وكانت الانتخابات مقررة في 24 ديسمبر الحالي، لكنها تأجلت بسبب خلافات على القواعد الأساسية الحاكمة لها ومنها أهلية المرشحين ودور القضاء في الطعون.

وكان مجلس النواب الليبي، علق، الاثنين 27 ديسمبر، جلسته التي عقدها بشأن الانتخابات إلى الثلاثاء، وسط اقتراح من إحدى لجانه بتشكيل حكومة جديدة قبل الاستحقاق الرئاسي المرتقب، وتصويت مقترح على اعتبار السفيرة البريطانية لدى البلاد شخصاً غير مرغوب فيه.

واشنطن والضاحية الجنوبية..
مواجهة متعددة الأوجه مع المدّ الإيراني

مسيرة لقوات تنظيم "حزب الله" في الضاحية الجنوبية

ليس مستغرباً حالة العداء التي تكنها مليشيا حزب الله اللبنانية، والتابعة عملياً لطهران، للولايات المتحدة، على اعتبار أنهم يعدون واشنطن رائدة قوى الاستكبار العالمي (وفق منظورهم)، في مشاعر تبادلها واشنطن للمليشيا، التي لا تختلف عن المليشيات المؤتمرة إيرانياً في العراق، وعليه، تجد واشنطن نفسها مع مواجهة مباشرة مع القوى الإيرانية المنتشرة في مجموعة من البلاد العربية، من ضمنها دول يوجد للولايات المتحدة فيها قوات عسكرية، كما هو الحال مع سوريا والعراق.

وجودٌ يعتبر قطع المد الإيراني من طهران إلى الضاحية الجنوبية في بيروت، أحد مبرراته الرئيسية، خاصة إن ما علمنا إلى إسرائيل، العدوة المفترضة لطهران، تسعى جاهدةً هي الأخرى لقطع أو تحجيم المد الإيراني الزاحف نحوها، إن كان بالضربات الجوية والصاروخية للقواعد والمليشيات التابعة لإيران في سوريا، أو عبر تشجيع واشنطن على البقاء في منطقة التنف الحدودية بين العراق وسوريا، والتي لا يوجد ما يبررها إلا ذلك، وفق المعروف.

واشنطن ومواجهة حزب الله سياسياً

وإن كانت إسرائيل تجد حرية واسعة في استهداف المليشيات الإيرانية في سوريا، كونها توجد في مواقع شبه معروفة، ومن السهل تحييدها، فإن المعادية تبدو أصعب من ذلك في لبنان، التي تنتشر فيها مليشيا حزب الله في المناطق السكنية بشكل واسع، وسبق أن حذر الجيش الإسرائيلي لبنان من تحويل مليشيا حزب الله للأحياء السكنية إلى مستودعات للسلاح، وعليه فإن مواجهة المليشيا تأخذ صوراً أخرى تتكفل بها الولايات المتحدة بشكل أو بآخر، ومنها في الجانب السياسي، عبر محاولة إنقاذ لبنان من السياسات التدميرية للمليشيا، نتيجة وضعها لبنان بأسره، في خانة الراهن على المصالح الإيرانية، ومنها الدعوة التي وجهتها لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي، في بداية أكتوبر الماضي، إلى واشنطن، بغية "المساعدة في معالجة الأزمة السياسية والاقتصادية في لبنان، وتجنب المزيد من الاضطرابات".

حيث جاء في تلك الرسالة الموجهة إلى وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، والتي وقعها النائب غريغوري دبليو ميكس (ديمقراطي من نيويورك)، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، ومجموعة من 24 عضواً ديمقراطياً آخر في اللجنة: "نكتب للتعبير عن قلقنا العميق إزاء الأزمات الاقتصادية والسياسية المتفاقمة في لبنان، والتي تزعزع استقرار البلاد وتشكل مخاطر واضحة على المنطقة الأوسع"، مطالبةً بـ"اتخاذ إجراءات أمريكية فورية وهامة من أجل معالجة معاناة الشعب اللبناني ومنع لبنان من الانهيار الاقتصادي".

بجانب تسليطها الضوء على "الخطر الذي تشكله شبكات الجريمة العابرة للحدود الوطنية، والتهديدات الأخرى، بما في ذلك حزب الله"، محذرة من أن "روسيا وإيران قد تستغلان تفتيت الدولة والمجتمع اللبناني لمصلحتهما الخاصة"، مقترحين أن يتبع بلينكن أربع خطوات، هي: "إنشاء برنامج مساعدة مالية للحكومة اللبنانية المقبلة، وتخصيص الأموال لاحتياجات اللبنانيين المستضعفين، والمساعدة السياسية لضمان بقاء حزب الله بعيداً من الجيش اللبناني، وتحقيق مستقل بقيادة الأمم المتحدة في انفجار مرفأ بيروت في أغسطس 2020".

مواجهة عسكرة حزب الله للبنان

لكن المليشيا لا تستكين بطبيعة الحال للإرادة الدولية واللبنانية الجمعية، بل تصر على أخذ البلد الصغير نحو هاوية المواجهة العسكرية الممكنة مع إسرائيل، نيابة عن إيران، وبالصدد نقل موقع INTELSky عن الاستخبارات الأمريكية، أن "حزب الله اللبناني قد يمتلك نظامين للدفاع الجوي ويمكن تفعيلهما قريباً، وهما (بافار 373-) وهو إيراني الصنع، و(بانتسير) وهو روسي الصنع"، وهي أسلحة ستستخدمها المليشيا حكماً فيما بعد، وربما تحديداً ضمن محاولة إيران إعاقة الضربات التي تطال مليشيات في سوريا بين الفينة والأخرى.

كما لعبت المليشيا على وتر الأزمات الاقتصادية التي تسببت بها في لبنان، من خلال الاستثمار بمصير الدولة، بغية الترويج أكثر لإيران كمنقذ للبنان، عبر جلب صهاريج من مادة المازوت، من إيران، في ظل الشح الذي يعانيه لبنان منذ فترة من تلك المادة الحيوية، وهي خطوة نددت بها الولايات المتحدة، واصفةً إياها بـ"لعبة العلاقات العامة"، محذرةً من أن استيراد الوقود من دولة تخضع للعقوبات لن يحل أزمة المحروقات الحادة التي يعاني منها لبنان.

وقال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية نيد برايس في الثامن من أكتوبر، إن "استيراد الوقود من بلد خاضع لعقوبات عديدة مثل إيران، ليس فعلاً حلاً مستداماً لأزمة الطاقة في لبنان"، مضيفاً: "برأينا هذه لعبة علاقات عامة يلعبها حزب الله وليست محاولة منه لإيجاد حل بناء للمشكلة"، و"نحن ندعم الجهود الرامية لإيجاد حلول شفافة ومستدامة لمعالجة مشكلة النقص الحاد في الطاقة والوقود في لبنان".

كما لاقت تلك الشحنات تنديداً لبنانياً، حيث انتقد رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي دخولها بلاده من دون المرور بالمؤسسات الرسمية، وقال ميقاتي يومها: "أنا حزين على انتهاك سيادة لبنان، ولكن ليس لدي خوف من عقوبات عليه، لأن العملية تمت بمعزل عن الحكومة اللبنانية".

وبالفعل، لم تكتفي واشنطن بعدم فرض عقوبات، بل أعلنت الولايات المتحدة عن نيتها تخصيص مساعدات إضافية إلى الجيش اللبناني، وصرحت مساعدة وزير الخارجية الأمريكي فيكتوريا نولاند، في الرابع عشر من أكتوبر، بأن واشنطن ستقدم دعماً إضافياً بقيمة 67 مليون دولار إلى الجيش اللبناني، مشيرةً إلى أن الولايات المتحدة تعمل مع السلطات اللبنانية والبنك الدولي ومنظمات إغاثية بغية مساعدة لبنان في احتواء الأزمة الاقتصادية العميقة وأزمة الطاقة التي اندلعت على خلفيتها، كما شددت على أن ما تعرضه إيران من دعم للبنان في مجال الطاقة ليس سوى "فرقعة إعلامية".

وختاماً، فإن تنفيذ واشنطن للوصفة المقدمة من لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي، ومكونة من أربع نقاط، وهي: المساعدة المالية، مساعدة احتياجات اللبنانيين المستضعفين، ضمان بقاء حزب الله بعيداً عن الجيش اللبناني، وتحقيق مستقل بقيادة الأمم المتحدة في انفجار مرفأ بيروت في أغسطس 2020، ستكون كفيلةً بتعرية المليشيا أمام اللبنانيين، الذين ضاقوا ذرعاً بممارستها.

تجنيد القصّر بمناطق «الإدارة الذاتية».. المُعضلة المُنفّرة والمُبررات المُفرّغَة

أحمد قطمة

تعاديها دمشق وأنقرة.. ترفضها موسكو ولا تساندها واشنطن بشكل كاف، تحيك لها أطراف كثيرة كالفرع السوري لتنظيم الإخوان المسلمين (بجناحيه السياسي والعسكري)، الكثير من المكائد للإيقاع بها والإساءة لدورها.. ولعل آخر ما قد تحتاجه «الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا» في هذا الوضع، أخطاءٌ من داخلها، وتبريرات غير مقنعة، لقضايا شائكة تشغل بال الرأي العام هناك، على رأسها قضية تجنيد القاصرين التي تغاضى عنها الكثيرون (محلياً ودولياً) للظروف القهرية التي عاشتها سوريا خلال العقد الماضي.

أما والحال تتجه صوب الاستقرار، فإن الإجراءات الاستثنائية التي تفرض في مناطق «الإدارة الذاتية»، من قبل بعض التنظيمات العاملة بشكل رسمي أو مبهم هناك، تصبح فاقعة، مرفوضة، غير مبررة، وبحاجة ماسة إلى الحلّ، لسدّ الذرائع ومنع تحولها إلى «قضية حق» قد يستغلها البعض المرتبط لـما «يراد بها باطل".

وعليه، وأياً كانت المبررات، أو التنكر لها وعدم الإقرار بها، فإن أصحاب القرار والمدنيين الذين يعيشون في شمال سوريا، مدركون أنها وقائع تحصل هنا وهناك بين الفينة والأخرى، أياً كانت نسبتها قليلة أم كثيرة، وبالتالي، وما دامت «الإدارة الذاتية» تعتبر نفسها «النموذج المشرق» لسوريا المستقبل، التي لا يمكن أن تكون بلون واحد كما هو الحال مع دمشق «البعثية»، أو المعارضة «الإخوانية»، فإن حلها لزام.

والحلّ وقتذاك، بالإقرار أولاً بوجود المعضلة والكف عن إنكارها، ومن ثم تحديد مسبيبها (كتنظيمات)، والإعادة الفورية لجميع القصّر، الذين قد تضيق بهم الحال في أسرهم وداخل عوائلهم لأسباب كثيرة منها الاقتصاد المتردي، فتدفعهم إلى خيارات هم أصغر من تحمل تبعاتها، أو غير مدركين حقاً للطريق التي يسلكونها، ومنحهم بالتالي الفرصة من جديد لرأب الصداع مع آباءهم وأمهاتهم، وإلا فإن كل تبريرٍ ممجوج، سيفسد للودّ قضية.

طفح الكيل

مناسبة الحديث، الأصوات المرتفعة للأمهات في القامشلي، اللاتي خرجن في نهاية نوفمبر الماضي، أمام مقر الأمم المتحدة احتجاجاً على تجنيد القاصرات في صفوف التشكيلات العسكرية في شمال سوريا، معتبرين ذلك بمثابة خطف، حيث أفاد «المرصد السوري لحقوق الإنسان» بخروج ذوي قاصرات جرى تجنيدهن من قبل ما تسمى «الشبيبة الثورية» أو المعروفة كردياً بمسمى «جوانن شور شكر".

حيث دعا ذوي الفتيات، حسب المرصد، بإعادة بناتهم ووقف عمليات تجنيد الأطفال من قبل «الشبيبة الثورية»، وذلك من خلال لافتات رفعوها أمام مقر الأمم المتحدة جاء فيها «التجنيد العسكري يبث الرعب في قلوب الأمهات» و«القاصرات شموع لا تطفوا شموعنا» و«أطفالنا الصغار هم قلم الحياة» و«كيف يحملون السلاح للأطفال؟".

وقال وقتها محمد شريف، وهو أب يبلغ 35 عاماً، لوكالة «فرانس برس»: «أريد عودة ابنتي البالغة 16 عاماً إلى المنزل، إنها مريضة واختفت منذ 6 أيام ولا نعلم مكانها»، متهماً «قوات حماية المرأة»، الفرع النسائي في «وحدات حماية الشعب» ومقرها قرب منزله، بخطف ابنته، فيما قالت بلقيس حسين للوكالة: «ابنتي كانت ترتاد المدرسة، كيف خطفوها ولا نعلم إذا هم خطفوها أو ذهبت اليهم بنفسها»، مضيفةً: وهي الأم البالغة 45 عاماً: «طرقنا كل الأبواب للسؤال عن ابنتنا لكن دون جدوى... نخاف على مستقبل أطفالنا ومكانهم ليس التجنيد وحمل السلاح ولكن مكانهم المدرسة وبين أهاليهم في منازلهم".

فيما قال خالد جبر الرئيس المشترك لمكاتب حماية الطفل بمناطق الإدارة الذاتية، في رده على سؤال لـ«فرانس برس»: «لن نقبل أن يتم تجنيد الأطفال بشكل قاطع»، و«حتى الآن تمكننا من إعادة 213 طفلاً ضمن التشكيلات العسكرية إلى عوائلهم، وآخر دفعة خلال شهر 54 قاصراً ضمن قوات سوريا الديمقراطية".

دعوات حقوقية لحل المعضلة

من جهته، دعا المرصد السوري لحقوق الإنسان في السابع والعشرين من نوفمبر الماضي، مختلف الأطراف إلى الابتعاد عن استغلال الأطفال والزجّ بهم في أي معارك سياسية أو عسكرية مهما كانت غاياتها، مطالباً الإدارة الذاتية بموقف إنساني حاسم، لوقف أي استغلال للقصّر مع الالتزام بكل الاتفاقيات الدولية التي تم توقيعها في هذا الخصوص.

وكانت قد وقعت قسد في الأول من يوليو عام 2019، اتفاقية مع هيئة الأمم المتحدة لمنع تجنيد الأطفال في صفوفها، لكن المرصد السوري أكد أنه وثَق عديد الحالات، وأوصى كمنظمة حقوقية المجتمعَ الدولي والحقوقي بالانتباه والتنديد وإصدار عقوبات صارمة لمحاسبة المتورطين والمجرمين، مؤكداً أن القانون الدولي الإنساني (قوانين الحرب) والقانون الدولي لحقوق الإنسان، تحظر تجنيد واستخدام الأطفال كمقاتلين أو في أدوار معاونة أخرى، كما يحظر البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، الذي صادقت عليه سورية منذ 2003، تجنيد أو استخدام الأطفال تحت سن 18 عاماً في أية أعمال عدائية مباشرة، أو تجنيد الأطفال تحت سن 15 عاماً، بما في ذلك في الأدوار الداعمة، ويعد ذلك جريمة حرب بحسب تعريف نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية.

فيما كان قد قال تقرير حقوقي أصدرته منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة»، في يونيو 2021، إن غالبية العائلات التي تم تجنيد أطفالها، أشارت إلى أن «الشبيبة الثورية هي المسؤول الأساسي عن عمليات التجنيد»، وقد نشرت المنظمة الحقوقية صوراً لعدد من الأطفال المجندين، وأضافت أن عمليات تجنيد الأطفال من قبل «الشبيبة الثورية» تستند إلى منهجية مدروسة.

حيث يقوم مراهقون من مُنتسبيها بالتقرب من الأطفال (المُستهدفين) في المدرسة أو الشارع، وإنشاء علاقات صداقة معهم، من ثم دعوتهم للمشاركة في محاضرات ودورات تثقيفية وفكرية تُنظمها الحركة في أكاديميات تابعة لها، ونوه التقرير إلى أنه وعلى الرغم من محاولات تسويقها كحركة مستقلّة، إلا أنها تتبع إدارياً لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي»، حيث «تتألف من شباب وشابات أغلبهم قاصرون من موالين للحزب، ويتم غالباً قيادتهم من قبل كوادر ينتمون لحزب العمال الكردستاني".

التبريرات والإنكار المكرر

"فرهاد شامي» الناطق باسم «قوات سوريا الديمقراطية»، أنكر تلك الوقائع، وقال في تصريح لموقع قناة الحرة في الثلاثين من نوفمبر: «لا علاقة لقوات سوريا الديمقراطية بهذه المسألة»، مردفاً إن «الشبيبة الثورية منظمة شبابية مدنية، وهي غير تابعة لقسد، منظماتنا معروفة، والانضمام لنا يتم بموجب عقود مكتوبة مع الشخص الذي يود الانضمام، أهم شروطها إتمام المنضم عمر الثامنة عشر»، وفي رده على سؤال بشأن عدم وجود سلطة من جانب «قسد» لإيقاف ممارسات تجنيد الأطفال، خاصة في المناطق التي تخضع لسيطرتها، أجاب شامي بأنهم «قوة عسكرية، مهمتها فقط الحرب والدفاع عن السكان والمنطقة، في مواجهة «داعش» وتركيا»، في إجابة دبلوماسية تحمل في طياتها قدراً من التهرّب من المسؤولية، ورغبة في عدم الإقرار بالواقع المعاش.

فيما برر عضو لجنة العلاقات الدبلوماسية في «حزب الاتحاد الديمقراطي»، دارا مصطفى، بأن القضية المذكورة «تأخذ منحى سياسي أكثر مما هو منحى حقوقي، في ظل إعلان قسد التزامها بالمعايير الدولية بخصوص تجنيد القصّر»، مضيفاً «للحرة»، بأن اتهام «قسد» بعمليات التجنيد «يخالف أهدافها ومهمتها، خاصة أن هذه المؤسسة ملتزمة بالاتفاقات الدولية بهذا الخصوص، وقامت قسد خطوات كبيرة بهذا الخصوص واستبعدت العشرات ممن كانوا بصفوفها أو أرادوا الالتحاق بها خلال الفترة الماضية»، متحدثاً عن «حملات إعلامية اتجاه قسد، مع غض الطرف عن عشرات الأطفال السوريين الذين تم تجنيدهم للقتال كمرتزقة في ليبيا رغم وجود تقارير دولية بهذا الخصوص".

وإن كانت إجابات «شامي» و«مصطفى» هي السائدة في لدن ومفاصل المؤسسات العسكرية والإدارية في شمال سوريا، فإن ذلك سيعني أن مسألة تجنيد القاصرين المستمرة منذ سنوات، لن تجد في الغالب آذاناً صاغية في القريب العاجل، وإنها ستبقى في إطار القضايا المستغلة سياسياً لتسجيل النقاط على الخصوم، بينما يدفع اليافعون شبابهم، وذوهم أكبادهم، ثمناً لها.

"عرائس داعش وأشبال الخلافة» لإحياء التنظيم مجدداً في سوريا والعراق

بدأت العديد من دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة وأوروبا خلال الأشهر القليلة الماضية بإعادة توجيه بوصلتها الأمنية نحو إفريقيا ووسط آسيا، بهدف مراقبة التهديدات المتزايدة لأفرع تنظيم «داعش» في تلك المناطق. في وقت تشير فيه العديد من التقارير الاستخبارية والحوادث المتزايدة في العراق وسوريا، إلى تداعيات خطيرة ومثيرة للقلق بشأن الموطن الأساسي للجماعة الإرهابية في هاتين المنطقتين.

مع خسارة التنظيم في مارس/آذار 2019 منطقة «باغوز»، آخر معاقل «خلافته» التي أعلنها، تم اعتقال الآلاف من أعضائه الباقين على قيد الحياة واحتجزوا في مخيمات، يعدّها العديد بأنها عمل غير مكتمل ويحمل في طياته خطراً لتطور مشكلة أمنية متجددة للعالم.

تُقدر أعداد «الجهاديين» الأجانب الذين قدموا إلى سوريا للانضمام إلى التنظيم بين عامي 2014 و2019 بحوالي 40 ألف جهادي. وتتراوح التقديرات عن أعداد الذين نجوا، وبعضهم في السجن والبعض الآخر في حالة فِرَار، بين 10 آلاف و20 ألف مقاتل. معظمهم يقبعون في معسكرات تعهدت القيادة الهاربة في تنظيم الدولة الإسلامية بتحريرها، بما في ذلك النساء، اللائي يطلق عليهن «النساء الطاهرات» و«عرائس الخلافة".

فيما حذرت العديد من التقارير الاستخبارية والدراسات البحثية، من أن مقاتلي التنظيم الهاربين يعيدون تجميع صفوفهم في أجزاء أخرى من العالم، وأن هناك الآن خطراً من إعادة تجمع التنظيم.

مؤشرات خطيرة لعودة «داعش» إلى سوريا

يبدو أن تنظيم «داعش» كان قادراً على استعادة نشاطه في سوريا، بعد فترة من التعافي، وقالت وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية أن نشاط التنظيم في سوريا بدأ في الانتعاش منذ شهر سبتمبر/ أيلول الفائت، مع تزايد عدد الهجمات في البادية السورية ضد قوات النظام.

وأضافت الوكالة، إن الأهداف الأخرى شملت البنية التحتية للوقود وطرق الإمداد وحتى الميليشيات المدعومة من إيران. فيما أكدوا على أن هناك أدلة على قيام التنظيم بنقل بعض المقاتلين من الصحراء الوسطى إلى شمال شرق سوريا.

إلهام أحمد، الرئيس التنفيذي لمجلس سوريا الديمقراطية، لفتت أنظار الإدارة الأمريكية خلال زيارة لواشنطن أن «داعش» لا يقتصر على الوجود العسكري فقط. وأضافت بأن «الأهم هو التأثير الفكري والأيديولوجي لداعش على الناس»، محذرةً من أن التنظيم أنشأ خلايا في مدن رئيسية مثل الرقة ودير الزور.

وجد التنظيم أرضاً خصبة للتجنيد في مخيمات النازحين مثل الهول، الذي يضم ما يقرب من 60 ألف امرأة وطفل، والعديد منهم مرتبطون بمقاتلي داعش القتلى أو الأسرى. كما تحذر المخابرات العسكرية الأمريكية، من أن التنظيم «يحتفظ بالقدرة على التطرف والتخويف والتجنيد والقيام بهجمات".

العراق.. «داعش» يستغل الانقسام وضعف التنسيق

يجاهد التنظيم بشراسة لإعادة أمجاده في العراق، من خلال تحركات ولو بنسبٍ متفاوتة في محافظات كركوك التي تشهد النشاط الأكبر للتنظيم، وصلاح الدين ونينوى وديالى، وفي مناطق حزام بغداد الشمالي. بالإضافة لمعظم المناطق المُتنازع عليها بين حكومتي بغداد وأربيل مستغلاً الفراغ الأمني هناك.

وفي يناير الماضي، أعلن تنظيم «داعش» مسؤوليته عن هجوم فجّر فيه انتحاريان نفسيهما، ما أسفر عن مقتل 32 شخصاً على الأقل في سوق مكتظة بساحة الطيران وسط بغداد، في تفجير انتحاري هو الأول الذي يشهده العراق منذ ثلاث سنوات.

زاد تنظيم داعش من وتيرة نشاطاته خلال الفترة الأخيرة، وتصاعدت حدة الهجمات التي ينفذها التنظيم في وسط البلاد وشمالها، وأحيانا في قلب العاصمة بغداد. أعنف هذه الهجمات وقعت في قضاء مخمور، جنوبي أربيل، وأسفرت عن مقتل 13 شخصاً على الأقل، هم ثلاثة قرويين وعشرة جنود من قوات البيشمركة.

وتشمل المناطق الهشة أمنياً سلسلة من المدن والقرى في المناطق المُتنازع عليها ضمن الرقعة الجغرافية المحصورة بين الحدود السورية شمال غربي نينوى مروراً بمحافظتي كركوك وصلاح الدين إلى الحدود الإيرانية شمال شرقي محافظة ديالى.

حيث ويستغل تنظيم «داعش»، التضاريس الوعرة لسلسلة تلال حمرين التي تمتد من شمال ديالى وحتى جنوبي الموصل، فضلاً عن مناطق في قضاء قولهجو وناحية جلولاء في ديالى التي تمتاز بكثافة بساتينها وانتشار المسطحات المائية التي يستغلها عناصر التنظيم في التخفي.

وفي وقت لاحق من هذا الشهر، شكّلت الحكومة الفدرالية في العراق، وحكومة إقليم كوردستان، شراكة أمنية لدفع خطر عودة تنظيم «داعش». بعد أن هددت موجة هجمات داعش الأخيرة بإخلاء قرية اللهيبان من سكانها ذات الأغلبية الكردية.

وللمرة الأولى منذ 2014، أنشأت القوات العراقية والبيشمركة مراكز تنسيق مشتركة حول المنطقة لمراقبة الثغرات بشكل أفضل. وقال رئيس عمليات البيشمركة الكردية في المنطقة، نقيب حجر إن «داعش استغل الفرصة في السابق، لكن نحن ننسق، وتنسيقنا يبدأ من هنا، في هذه القرية".

"عرائس» داعش.. وسيلة التنظيم للبقاء

تعدّ نساء «داعش» أحد أبرز العناصر التي يعتمد عليها التنظيم خلال مراحل ضعفه، فخلال فترة نشاطه الأخيرة من أجل إعادة تجميع صفوفه، وتنفيذ حالات هروب من السجون، والتخطيط لهجمات متطورة، وتهريب أعضائه عبر الحدود. تبين أن الفضل الأساسي لذلك، وبحسب تقارير استخباراتية، يعود لمجموعات من النساء.

يسعى التنظيم منذ نشأته على استخدام النساء ليس فقط لأغراضه الشخصية، وإنما أيضاً في الهجمات إضافة إلى الدعم. وقامت النساء العاملات في التنظيم بدور جواسيس ومراسلين. وتم تدريب العديد منهن على استخدام المتفجرات، والعمل قناصات أو مقاتلات أو انتحاريات. الأمر الذي يدل على رغبة التنظيم باستغلال النساء لتقديم كافة أشكال الدعم لبقائه.

إضافة إلى ذلك بدأت تنشط مجموعات من النساء اللواتي يدينون الولاء المطلق للتنظيم المتطرف في مخيمات اللاجئين والنازحين المختلطة في سوريا. وبدأن بالتوسع نتيجة لنشوء جيل جديد من المتطرفات اللاتي يعشن هناك. واستغل داعش الظروف السيئة داخل المخيمات لأهداف جمع التمويل والتجنيد بذريعة تحسين ظروف المعيشة.

وفي مخيم الهول، فإن «عرائس داعش» في طليعة من يقدمون التفسير المتطرف للدين الإسلامي. ويترأس السجن في المخيم امرأة «أمير» تعمل على تنظيم أمور الحياة اليومية، بما فيها قوانين التعامل مع الملابس، والعقوبات. وفي عام 2021 كان هناك نحو 47 حالة قتل داخل المخيم لها علاقة بتنظيم داعش.

في الوقت الذي تقول فيه المديرة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة ميشيل كونينكس، بأنهن ضحايا وجناة في آن واحد. أمّا آن سبيكهارد والتي تدير المركز الدولي لدراسة التطرف العنيف، فتقول بأن العديد من النساء تخلوا عن التنظيم، لكنهن يعشن في خوف دائم من الانتقام.

لتعود وتسأل هل يجب أن يواجهن نفس عواقب أزواجهن أم أن يغفر لهن، والأهم من ذلك، ما مدى صعوبة الترحيب بهؤلاء النساء وإعادة دمجهن في مجتمعاتهن. وباتت هذه الأسئلة أكثر إلحاحاً مع تواتر التقارير الاستخباراتية التي تحذر من أن التنظيم الإرهابي يعمل على استعادة سطوته بواسطة النساء.

"أشبال الخلافة»... قنابل موقوتة وأمل داعش بالبقاء

يعمل تنظيم «داعش» على إعادة بناء جيشه وتنظيم نفسه من خلال تجنيد المزيد من الأطفال والمراهقين، ويسعى لتهريب الكثير منهم من المخيمات التي يعيشون فيها حالياً. ويوجد أعداد لا بأس بها تتشرب وتتعلم أفكار (طائفة الموت) التي تعتمد على القتل والتنكيل لكل أفكار مخالفة.

وكشفت معلومات استخباراتية عسكرية أمريكية، والتي كانت جزءً من تقرير أصدره المفتش العام بوزارة الدفاع الأمريكية بشأن العمليات الأمريكية وحلفائها في سوريا والعراق. بأن تنظيم «داعش» يحتفظ بنفوذ كبير في العديد من المخيمات، فضلاً عن حرية التنقل، مما يسمح له باستهداف العناصر «الأكثر قابلية» للتجنيد.

وجاء في التقرير أن «داعش أعطى الأولوية لتهريب الأولاد من هذه المعسكرات إلى مواقع التدريب في الصحراء السورية». كما حذر المسؤولون العسكريون الأمريكيون من أن مخيم الهول للنازحين، على وجه الخصوص، كان بؤرة لتجنيد تنظيم الدولة الإسلامية والتطرف.

في مخيم الهول في شمال شرق سوريا، يقضي الأطفال أيامهم وهم يتجولون في الطرق الترابية ويلعبون بالسيوف الوهمية والرايات السوداء تقليداً لمسلحي تنظيم الدولة الإسلامية. قليل من يستطيع القراءة أو الكتابة. بالنسبة للبعض، التعليم الوحيد هو من الأمهات اللائي يقدمن لهم دعاية لداعش.

مخيم الهول يحتضن حوالي 27000 طفل، معظمهم لم يبلغوا سن المراهقة، فهم يقضون طفولتهم في مأزق من ظروف بائسة مع عدم وجود مدارس، ولا مكان للعب أو التطوير، ويبدو أنه لا يوجد اهتمام دولي بحل وضعهم.

خلال حكمه التي استمرت قرابة خمس سنوات على جزء كبير من سوريا والعراق، أولى التنظيم أهمية كبيرة لتلقين الأطفال تفسيره الوحشي للشريعة الإسلامية، بهدف ترسيخ «خلافته». فقد درب الأطفال كمقاتلين، وعلمهم كيفية القيام بقطع الرؤوس باستخدام الدمى، بل وجعلهم يقومون بقتل الأسرى في مقاطع فيديو دعائية.

كيف استغلّ الإخوان مؤتمر الديموقراطية الأمريكي للتحريض ضد الشرق الأوسط؟

الرئيس الأمريكي جو بايدن في مؤتمر الديموقراطية مطلع الشهر الفائت

رشا عمار

انتقادات بالجملة واجهها مؤتمر الديموقراطية الأمريكي الذي عقد الخميس والجمعة الماضيين، في سياق تنفيذ الوعود الانتخابية للرئيس جو بايدن، وذلك بسبب تجاهل دعوة عدد من الدول دون أسباب معلنة، وبالمقابل دعوة عدد من المنظمات والجمعيات المرتبطة بجماعة الإخوان وتنظيمات متطرفة أخرى في الشرق الأوسط.

سياسات متناقضة

ولم تتوقف الانتقادات الموجهة للمؤتمر على روسيا والصين أو المحيط الإقليمي والدولي للولايات المتحدة، بسبب التجاهل والانحياز وتفخيم بعض المؤسسات ذات الروابط «المشبوهة»، لكنه جاء من الداخل أيضاً، حيث كشفت صحيفة «واشنطن بوست»، عن مساوئ النظام الديموقراطي في البلاد للرد على مؤتمر بايدن مطالبة إياه بإصلاح «البيت الداخلي»، أولاً، ثم النظر إلى شؤون الدول الأخرى.

وقال الصحفي ماكس بوت في مقال بصحيفة «واشنطن بوست»، إن دعم الديمقراطية أصبح رديفاً للتدخلات العسكرية الأمريكية الفاشلة في كل من أفغانستان والعراق، كما شوّهت ممارسات الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، صورة الديمقراطية الأمريكية في الداخل، منها رفضه الاعتراف بنتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2020 ودوره في تحريض جموع من المحتجين العنيفين على اقتحام مبنى الكونجرس.

الانتقاد الكبير كان لصالح سياسات بايدن المنحازة لتيارات الإسلام السياسي بشكل كبير في التعاطي مع الملفات في الشرق الأوسط، والتي يرجعها مراقبون للنشاط الإخواني المكثّف داخل الولايات المتحدة وبالتواصل مع قيادات الحزب الديموقراطي ودوائر صناعة القرار، سواء من خلال اللقاءات أو الدعاية السياسية بواسطة شركات متخصصة، لصناعة صورة مزيفة عن التنظيم باستغلال شعارات حقوق الإنسان والحريات.

ماذا عن الديموقراطية الأمريكية؟

من جانبه، قال استشاري بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، رئيس مجلس الشباب المصري، محمد ممدوح، إن فكرة تقسيم العالم إلى مناطق بيضاء وأخرى سوداء قد انتهت تماماً، ولا يمكن لدولة أن تضع الأخرى في خانة محددة تتعلق بمدى التزامها بالديموقراطية أو العكس، لأنها جميعاً معايير نسبية وتخضع لسياسات وظروف داخلية متغيرة، ويحكمها القانون العام للدولة.

وفي حديث لـ«ليفانت»، يشير ممدوح إلى حديث ماكس بوت في واشنطن بوست باعتباره دلالة أخرى على أن ممارسة الديموقراطية في الدول لها معايير مختلفة، مشيراً إلى أن الكاتب الصحفي طرح سؤالاً مشروعاً، حول «تاريخ الولايات المتحدة الحديث والذي يدفع الكثيرين للتساؤل حول ما إذا كانت لديها المكانة والقدرة في تصنيف الدول على أساس الديموقراطية؟"

الأمر الآخر الذي يشير إليه ممدوح يتعلّق بالحضور، وقصرهم فقط على عدد من الدول ليس بها سوى دولة عربية واحدة، هي العراق، وتم استثناء نحو 21 دولة عربية بدون أسباب، يضع الولايات المتحدة بإدارة بايدن أمام تساؤلات مهمة مطلوب منها الإجابة عنها، خاصة أنه تم توجيه دعوة لمنظمات ومؤسسات حقوقية لها صلة بجماعات متطرفة.

ويرى ممدوح أنه على الولايات المتحدة مراجعة سياستها فيما يتعلق بالتعاطي مع الأحداث الداخلية المرتبطة بحقوق الإنسان، ومنها على سبيل المثال واقعة اقتحام الكونغرس، رفضاً لنتائج الانتخابات الرئاسية والطريقة التي تعاملت بها السلطات الأمنية مع المحتجين، سواء داخل المبنى أو في الشارع، فضلاً عن الاتهامات الواضحة بوقوع تزوير في نتائج الانتخابات، مشيراً إلى أن السياسيات الأمريكية بوجه عام عليها الكثير من التساؤولات خلال الفترة الأخيرة وتحتاج لمعالجة قبل طرح قضايا دول الشرق الأوسط للمناقشة.

تسلّل إخواني

وفي هذا السياق، كشفت دراسة حديثة صادرة عن مركز ترينـدز للبحوث والاستشارات، عن آليات استغلال الإخوان الإرهابية لمفاهيم الديموقراطية وحقوق الإنسان لحشد النظم الغربية إلى مواجهة مع الدول العربية، خاصة بعد سقوط الجماعة المدوي في الشرق الأوسط.

وأوضحت الدراسة التي أعدّها الدكتور رامي عزيز، تحت عنوان «الإخوان المسلمون والغرب: لعبة الديموقراطية وحقوق الإنسان»، أنه «في ظل حالة الفشل الكبير الذي يعيشه مشروع الإخوان المسلمين، وسقوطه المروع في مختلف دول المنطقة، ووسط حالة الانقسام والتناحر التي تعيشها قيادات التنظيم الدولي للإخوان فيما بينهم، يلجأ الإخوان إلى تصدير أزماتهم للخارج، عن طريق استهداف دول محور الاعتدال، عبر منظومة حقوق الإنسان.

وأوردت الدراسة أنه «لعقود طويلة نجح الإخوان المسلمون؛ في التلاعب بأهم القيم التي يفتخر بها الغرب، وهي الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن أبرز مظاهر هذا التلاعب، هو اعتماد الدول الغربية على الإخوان لنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي، عبر مشاركتهم في الحرب على الإرهاب عقب 11 سبتمبر، غير مدركين أن جماعة الإخوان المسلمين وأفكارها المتطرّفة، هي الحاضنة التي خرجت منها غالبية التنظيمات الإرهابية، فتنظيم القاعدة الذي قام بهجمات 11 سبتمبر الإرهابية، تم تأسيسه على أفكار سيد قطب، كذلك غالبية قياداته من جماعة الإخوان المسلمين أو منشقين عنها، لذا دعمهم قبل/بعد الربيع العربي للوصول إلى السلطة، أمر يبدو في غاية السذاجة.

وأوضحت أن عدم قدرة المؤسسات الغربية على تحري الدقة في المصادر التي تقدمها لهم التقارير حول أوضاع حقوق الإنسان، وكشف تحيزها وأهدافها، يدل على مدى نجاح الإخوان المسلمين، في اختراق تلك المؤسسات؛ وتأثيرها المتزايد في صناعة القرار بها، فالإخوان نجحوا في بناء شبكات من المنظمات والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان، في صورة أقرب لعمل شبكات غسل الأموال، التي تقوم بإنشاء عدد كبير من المؤسسات، للقيام بعمليات كثيرة ومعقدة بحيث لا يمكن تتبع مصادرها وكشف حقيقتها، هكذا عمل الإخوان فيما يخصّ حقوق الإنسان والديمقراطية، حتى صارت المؤسسات الغربية تعتمد على تقاريرهم وتتعامل معها بشكل مسلّم به، دون القدرة على تتبع مصادر تلك المعلومات وحقيقتها، وما كان للإخوان المسلمين في الغرب القيام بذلك، لولا وجود ثغرات في البنية القانونية والتشريعية، تسمح لهم باستغلال القوانين، في الحرية والديمقراطية أسوأ استغلال.

لأن العسكرة وحدها لا تشيد أمةً قوية.. الانكسارات التركية تتوالى

أخذها الغرور بالطائرات المسيرة إلى أبعد الحدود، فوزعت التهديدات يمنة ويسرة.. لم تتذكر أن العالم يضم دولاً أقوى، وأن القوة وحدة ليست كافية لإعادة إمبراطورية ولى عهدها، فالإمكانات الاقتصادية والخبرات العلمية في مختلف المجالات، التي تتوفر فعلاً في أمم ودول أخرى، تبقيها ملتزمة بالقانون الدولي، ومُحترمة لحقوق وحدود جيرانها، دون أن تأخذها العنجهية إلى ما وصلت إليه أنقرة.

فالأخيرة، لم تصحو على نفسها، إلا وقد أضحت مهزومة سياسياً، وحيدةً تحالفياً، ومتهمةً في عيون كل ما يراقب المشهد التركي خلال العقد الاخير، بدعم وتمويل التنظيمات الإرهابية وتشكيل المليشيات المُرتزقة، وشن الحروب الظالمة بحق جيرانها، وتنفيذ سياسات التهجير القسري والتغيير الديموغرافي، مستغلة الفوضى والفلتان الأمني في دول كسوريا وليبيا.

على الصعيد الإماراتي

لم تقتصر العدوانية التركية على دول الجوار فحسب، بل شملت كل ما تعتبره أنقرة حقاً تاريخياً ينبغي استعادته، بما فيها منطقة الخليج العربي التي خضعت للاحتلال العثماني يوماً، وبالتالي طال العداء التركي دولاً كالإمارات، التي شهدت علاقاتها مع تركيا توتراً متصاعداً على مدار السنوات الماضية، بسبب قضايا عدة على رأسها دعم تركيا لقطر، وتنظيمات الإخوان المسلمين في ليبيا وسوريا واليمن، والاتهامات المتبادلة بالتجسس وإبرام الإمارات اتفاق التطبيع مع إسرائيل، ومزايدة أنقرة عليها في ذلك الملف.

لكن أنقرة عادت أخيراً إلى محاولة ترتيب العلاقة مع أبو ظبي، من بوابة المصالح المشتركة، فاعتبر السفير التركي لدى أبو ظبي توجاي تونشير في الثاني والعشرين من أكتوبر الماضي، أن مشاركة بلاده في معرض "إكسبو 2020 دبي" تعلن بدء حقبة جديدة في العلاقات بين تركيا والإمارات، موضحاً أن حجم تجارة تركيا مع الإمارات يبلغ 8.5 مليار دولار في ظل نمو حركة التجارة بين البلدين، مشيراً إلى أن الأشهر الستة الأولى من العام الجاري، شهدت زيادة تقترب من 100%.

وبطبيعة الحال لم يأتي الموقف التركي، إلا نتيجة تدهور الاقتصادي، حيث دفعت الليرة التركية ثمن قرارات أردوغان السياسية، وتدخلاته في الاقتصاد، وقد رجح تقرير لوكالة بلومبرج الأمريكية، في الرابع والعشرين من أكتوبر، هبوط الليرة مجدداً مقابل الدولار عقب عمليات بيع مكثفة نتيجة أزمة السفراء، التي هدد فيها أردوغان بطرد عشرة منهم، كان من ضمنهم السفير الأمريكي، نتيجة مطالبتهم بالإفراج عن المعارض التركي عثمان كافالا.

وقد تكللت جهود التهدئة التركية مع الإمارات، بزيارة ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد لأنقرة، وهي زيارة شهدت توقيع جملة من الاتفاقات الاقتصادية الظاهرة، لكن ما أخفته تلك الزيارة هو الأهم، اذ توقع مراقبون أنها حملت اشتراطات إماراتية في ملف الإخوان المسلمين، ما قد يعني قصقصة المزيد من أجنحة التنظيم الإرهابي، ليرتد ذلك إيجابياً على الأوضاع في سوريا وليبيا واليمن وغيرها.

على الصعيد الكردي

أما داخلياً، فعقب تملصه من تعهداته السابقة للشعب الكردي في تركيا، بتوقيع اتفاق للسلام مع القوى الكردية هناك، والتي انتهت فعلياً في العام 2013، ومع دنو الانتخابات الرئاسية في العام 2023، يحاول أردوغان أن يكسب ودهم من جديد، إذ قالت صحيفة زمان التركية المعارضة في السادس والعشرين من أكتوبر الماضي، أنها استحوذت على معلومات من مصادر أمنية، تشير إلى أن أردوغان كلف جهاز الاستخبارات بتنظيم مفاوضات سلام جديدة مع الكورد.

ونوهت الصحيفة إلى أن بـ"نظام حزب العدالة والتنمية وجد الحل مرة أخرى لدى المواطنين الأكراد"، وذلك بعد أن علق "في كل من السياسة الداخلية والخارجية، والذي انخفض معدل التصويت فيه إلى 30 في المائة قبل الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في عام 2023"، مشيرةً إلى أنه يزعم في هذا السياق أن الجانبين عقدا مجموعة لقاءات في العاصمة البلجيكية بروكسل، بينما تمت "دعوة بعض الأسماء من حزب الشعوب الديمقراطية، لحضور الاجتماعات.

لكن "الحزب رفض المشاركة، لأنهم يثقون أن الخطوة المعنية تنبع من حقيقة أن الرئيس أردوغان بحاجة إلى تصويت الأكراد لإعادة انتخابه"، وبمعنى أدق، أن أردوغان يريد أن يستغل مشاعر الكورد التواقين إلى السلام ووقف إراقة الدماء من جديد، كما فعلها مع بداية وصوله إلى السلطة في العام 2002.

على الصعدّ المصرية والإسرائيلية

ومع تواصل الانهيار الاقتصادي، فرقت شرطة مكافحة الشغب التركية في الرابع والعشرين من نوفمبر الماضي، احتجاجاً في إسطنبول، منددا بالسياسات الاقتصادية للحكومة وارتفاع تكاليف المعيشة، حيث ردد المتظاهرون هتافات تطالب باستقالة حكومة أردوغان، وذلك وسط تضخم متزايد أدى إلى تآكل شديد في القدرة الشرائية للمواطن، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض حاد في قيمة الليرة التركية أعقب سلسلة من تخفيض أسعار الفائدة.

ضغوطٌ، دفعت أردوغان للمزيد من التراجع، فقال الأخير في التاسع والعشرين من نوفمبر، إن أنقرة، ستتخذ خطوات تقارب مماثلة مع مصر وإسرائيل، عقب المحادثات مع الإمارات، وفق ما نقلته وكالة "رويترز"، وتابع مجيباً على سؤال حول العلاقات مع تل أبيب والقاهرة: "مهما كانت الخطوة التي تم اتخاذها مع الإمارات، سنتخذ خطوات مماثلة مع الآخرين"، لتؤكد مفردة "مهما"، جاهزية أنقرة لتنفيذ المطالب المصري والإسرائيلية كلاً على حدا بغية تطبيع العلاقات.

ورغم ذلك، استمرت الليرة التركية بالسقوط من حالق إلى أعماق جديدة مقابل الدولار الأمريكي واليورو في ختام خامس أسوأ شهر لها على الإطلاق، نهاية نوفمبر الماضي، حيث هبطت الليرة 5% إلى مستوى قياسي منخفض جديد عند 13.4515 مقابل الدولار في الثلاثين من ذلك الشهر، متجاوزة المستوى المنخفض الذي سجلته سابقاً، لتخسر معها الليرة 45% من قيمتها منذ بداية العام، و29% في نوفمبر وحده، أمام العملة الأمريكية.

على الصعيد السعودي والخليجي العام

ليتجه أردوغان، في الأول من ديسمبر، إلى السعودية، قائلاً: "سنعمل على الارتقاء بالعلاقات مع السعودية إلى مكانة أفضل"، ومنها انطلق إلى كامل الخليج، بتصريحات ودودة ساعية إلى كسب قلوبهم، فقال أردوغان في السادس من ديسمبر، أن بلاده تؤيد استمرار "روابطها وتضامنها" مع جميع دول الخليج من خلال تقوية العلاقات المستقبلية".

لكن ورغم ذلك، لم ينجح أردوغان في الحصول على فرصة اللقاء مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في قطر، حيث تزامنت زيارته مع زيارة للأمير، وقد أكدت مصادر لوكالة "رويترز"، إن الرئيس التركي سعى للقاء ولي العهد السعودي، غير أن عدم التوافق في برامجهما حال دون ذلك، لتكون إشارة من السعودية، إلى أن السياسات التركية لم تتغير بعد بما يلبي مطالب الرياض، دون إغلاق الباب كاملاً أمام ذلك في المستقبل.

وعلى الرغم من كل التنازلات التي يمكن أن يقدم عليها أردوغان شرقاً وغرباً، لكنها في الغالب لن تؤتي أكلاً، فالرئيس التركي بات عارياً سياسياً أمام خصومه وحلفائه "المفترضين"، والاخطاء التي أرتكبها داخلياً وخارجياً، لن تمسح بمنحه فرصة جديدة للحكم، ولعل السنتين المتبقيتين له حتى الانتخابات، ستكونان الأصعب عليه وعلى الشعب التركي ككل.

أنقرة ومساعي المحاصصة مع دمشق.. زمن المقايضات التي ولّت

مع توجه كل من أنقرة ودمشق، لمحاولة النيل من المناطق التي تسيطر عليها "قوات سوريا الديمقراطية" في شمال وشرق سوريا، على شاكلة ما حصل في عفرين أولاً، ورأس العين وتل أبيض تالياً، برزت مبادرات تركية صريحة لمحاولة استقطاب النظام السوري، علهما يصلان إلى توافقات على تقاسم المنطقة. لكن هذه المرة، لم يتطابق حساب البيدر مع حساب الحقل، فالمنطقة التي يجري الحديث عنها، غنية بالموارد الطبيعة، وبالتالي فإن أي طرف يكسبها لصفه سلماً أو حرباً سيكسب اقتصادياً، كما يمكن أن يكسب عسكرياً إن جرى التوافق على صيغة ما لإدارة المنطقة مع "قسد"، وهو ما تبدو دمشق أقرب إليه من أنقرة، التي لا تملك أدنى استعداد لمناقشة تلك الفرضية.

تزلف تركي وتعالي من دمشق

إحدى المبادرات التي كانت تصب في هذا السياق، أطلقها في السابع من سبتمبر الماضي، وزير الخارجية التركي مولود تاشووش أوغلو، عندما ادعى إن بلاده تنظم مباحثات مع النظام السوري، حول قضايا ترتبط بالأمن ومكافحة الإرهاب، مشيراً ضمن لقاء مع قناة "NTV" التركية، إلى إنه "لا مفاوضات سياسية مباشرة مع دمشق، وإنما مفاوضات تتعلق بالأمن ومكافحة الإرهاب"، متابعاً بأن "المفاوضات مع سوريا تجري على مستوى الأجهزة الخاصة والاستخبارات.. هذا أمر طبيعي"، على حد قوله.

تصريحٌ بدى أنه محاولة جس نبض، وهو ما أمكن استشفاءه من رد النظام السوري عليها، عندما علق مصدر رسمي في وزارة الخارجية والمغتربين السورية، بالقول إن "الجمهورية العربية السورية تنفي بشكل قاطع وجود أي نوع من التواصل والمفاوضات مع النظام التركي، وخاصة في مجال مكافحة الإرهاب"، مبيناً: "لقد بات معروفاً للقاصي والداني بأن النظام الحاكم في أنقرة هو الداعم الرئيسي للإرهاب، وجعل من تركيا خزاناً للتطرف والإرهاب الذي يشكل تهديداً للسلم والاستقرار في المنطقة والعالم، ويخالف بشكل فاضح قرارات الشرعية الدولية حول مكافحة الإرهاب".

دمشق وموسكو ترفعان نبرة خطابهما

ومع إخفاق المحاولة التركية السابقة لحلحلة العقد مع النظام السوري، الذي لا يبدو أنه مستعد لرؤية الجيش التركي وهو يحتل أجزاء جديدة من سوريا، ما دامت تلك الأجزاء قد تشكل فائدة اقتصادية مستقبلية له، توجه النظام السوري لتصعيد خطابه تجاه أنقرة، فدعا وزير خارجية النظام السوري "فيصل المقداد"، في العاشر من أكتوبر الماضي، القوات التركية للانسحاب من سوريا، بشكل فوري وعاجل.

وقال وزير خارجية النظام: "آن الأوان لتركيا بأن تنسحب من الشمال الغربي لسوريا، وتتيح المجال لحل يضمن علاقات طبيعية مع سوريا بعد زوال هذا الاحتلال"، وأشار المقداد، إلى أنّ الشعب التركي يعي جيداً أن مصالحه التاريخية مع سوريا، هي أغلى وأرفع من تحالفات يقوم أردوغان بعقدها مع تنظيمات إرهابية مسلحة لغايات أيديولوجية عفى الزمن عليها، ويجب أن تنتهي.

أما على الصعيد الروسي، فقد ذكر ألكسندر لافرنتييف مبعوث الرئيس الروسي إلى سوريا، في منتصف نوفمبر الماضي، إنه "لا بد من استمرار محاربة التنظيمات الإرهابية، وخاصة الموجودة في إدلب، وتنفيذ الاتفاقيات التي وقعتها تركيا، التي تتحمل مسؤولية الهجمات الإرهابية هناك، وذلك عقب مباحثات بين وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، ونظيره التركي، خلوصي أكار، حيث ذكرت وزارة الدفاع التركية، في بيان مقتضب، أن الوزيرين أجريا محادثة هاتفية حيث "تبادلا الآراء بشأن القضايا الثنائية والإقليمية المتعلقة بمجالي الدفاع والأمن، خاصة تطورات الأوضاع الأخيرة في سوريا"، دون تعقيب من الجانب الروسي.

والمطالبات تلك من دمشق وموسكو لأنقرة، أتت عقب مزاعم أطلقها أردوغان بداية نوفمبر الماضي، ادعى فيها أن بلاده جاهزة لشن عملية عسكرية جديدة في سوريا ضد "وحدات حماية الشعب" الكردية، لافتاً إلى أن ذلك القرار سيتخذ في حال اقتضت الضرورة ولن يتم التراجع عنه، فيما ذكر مصدر في المعارضة السورية لوكالة "نوفوستي" الروسية، أن الجيش التركي أبلغ المليشيات المسلحة السورية التابعة لأنقرة بالاستعداد لشن عملية عسكرية ضد "قوات سوريا الديمقراطية".

الاسكندرون يعود إلى الواجهة

وفي الوقت الذي كان النظام التركي ينتظر فيها ضوءاً أخضراً من دمشق وموسكو لتقاسم شرق الفرات، فقد سلك النظام السوري درباً مغايرة واختار أن يرفع لغة التحدي، وأن لا يكتفي بالحديث عن إدلب أو غيرها من المناطق، بل توجه إلى تحريك جرح غائر في الزمن، وهو لواء الاسكندرون، حيث شدد مجلس الشعب التابع للنظام السوري، في بيان نهاية نوفمبر الماضي، على أن لواء إسكندرون جزء لا يتجزأ من التراب الوطني، وأن السوريين سيبذلون الغالي والنفيس حتى يعود الحق السليب إلى أصحابه، وذلك بالذكرى الثانية والثمانين لـ"احتلال تركيا للواء إسكندرون"، مردفاً: "القوات التركية دخلت لواء اسكندرون، وبدأت حملات تتريك لتشويه معالمه التاريخية وتغيير تركيبته السكانية والبشرية، من خلال تدمير المنازل وتهجير السكان وتغيير الهوية السورية للسكان العرب الأصليين"، رغم تشكيك الكثير من المراقبين بجدية النظام في مطالبته تلك، حيث رأى هؤلاء أن النظام لو كان جاداً فيما يدعيه حول لواء الاسكندرون، لبادر إلى إلغاء اتفاقية أضنة التي تعتبر انتهاكاً للسيادة السورية.

وبالعموم، فقد ردّ وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، في الثالث من ديسمبر على تلك المطالبات، قائلاً: "نسمع بعض التصريحات الطائشة التي لا معنى لها حول مقاطعتنا هاتاي، وهناك بعض التصريحات التي أدلى بها جهلة، مثل هذه التصريحات لا تختلف عن صراخ شخص في غيبوبة، وهذا ليس له قيمة"، فيما أعربت وزارة الخارجية التركية عن رفضها التام للبيان الصادر عن "مجلس الشعب السوري"، الذي تناول قضية لواء اسكندرون، والمطالبة بضمّه إلى الأراضي السورية، ووصفته الخارجية التركية بأنه "وقح وغير قانوني"، وفق قولها.

ويتضح من خلال المعلومات المستعرضة أعلاه، أن موقف النظام التركي أضحى محرجاً جداً في سوريا، وأن تمكن النظام السوري من استعادة قوته، سيزيد من ذلك الاحراج، وأن زمن الصفقات التي كان يجري فيها مقايضة منطقة سورية بمنطقة سورية أخرى، بين موسكو وأنقرة، قد ولى عهده، وأن الأيام القادمة لا بد وأن تحمل للسوريين استعادة كل أراضيهم من الجيش التركي وميليشياته المسلحة، وهو أمرٌ سيكون مفروغاً منه لو استطاع السوريون أن يتوافقوا حقاً على حل يجمعهم، ويطرد الغرباء من أرضهم.

مولود تاشووش أوغلو

من القوات التركية في الشمال السوري ووزير الخارجية التركي مولود تاشووش أوغلو في الإطار

عبدالله المُعَلِّمي

"لا تصدّقوهم": لائيّة العرب بلسان سعودي في مقر الأمم المتحدة

درويش خليفة

قال ممثل المملكة العربية السعودية "عبدالله المُعَلِّمي" وفق تقرير الاجتماع الصادر عن الأمم المتحدة، في كلمته حول سوريا، لافتاً نظر الدول الأعضاء: "لا تصدقوهم إن قالوا إنَّ الحرب قد انتهت في سوريا"، لا تصدقوهم فالحرب لم تنتهي بالنسبة ل 2000 شهيد أضيفوا هذا العام لقائمة الشهداء، الذين يفوق عددهم أكثر من 350 ألف شهيد، لا تصدقوهم إنّ وقف زعيمهم فوق هرم من جماجم الأبرياء مدعياً النصر العظيم، فكيف يمكن لنصر أن يُعلن بين أشلاء الأبرياء وأنقاض المساكن، وأي نصر هذا الذي يكون لقائدٍ على رفاة شعبه ومواطنيه.

وأضاف الدبلوماسي " المُعَلِّمي" في كلمته: "يجب إعطاء الأولوية لإعادة إعمار النفوس والقلوب التي في الصدور"، وأضاف لا تصدقوهم إنَّ قالوا إنَّهم يحاربون الإرهاب في المنطقة، وهم أول من فتح للإرهاب أوسع الأبواب، عندما أدخلوا إلى بلادهم حزب الله زعيم الإرهاب في المنطقة وغيره من التنظيمات الإرهابية القادمة من الشرق، في إشارة واضحة للدور الإيراني.

كما انتقد "أولئك الذين سمحوا لموجات المتطرفين وعرّضوا التاريخ العربي والإسلامي للخطر"، وقال إنَّ تقارير الأمم المتحدة أظهرت أن الحكومة السورية مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد.

وجاءت كلمة المندوب السعودي في الأمم المتحدة، في حديثه أمام الدول الأعضاء، مثل الصرخة الصاعقة في وجه الدول الداعمة للنظام السوري، وعلى رأسهم إيران وأذرعها في سوريا والمنطقة العربية.

ثبات في الموقف السعودي

وفي هذا الصدد قال الدكتور تركي القبلان رئيس مركز ديمومة للدراسات في حديثه ل "ليفانت نيوز: أنَّ «غياب الرؤية الاستراتيجية أمام عربدة النظام السوري، هو دليل على ضعف الإرادة السياسية تجاه تجريم هذا النظام، وانعدام قيمة الشعب السوري الشقيق أمام قبول هذا النظام، لهو دليل آخر على تكريس الباطل وقبوله ودحض الحق ومحاربته، وهذا ما ترفضه المملكة، وهو ما جاء على لسان مندوبها في جلسة الأمم المتحدة بخصوص حقوق الإنسان في سوريا يوم أمس».

وأضاف القبلان، أنَّ «موقف المملكة السعودية ثابت منذ البداية تجاه مطالب الشعب السوري، وترفض رفضا قاطعا اعتداء النظام عليه ومجابهته بالرصاص، وعدم تلبية مطالبه المشروعة، ونشير في هذا الصدد أنَّ الجولات السابقة؛ سواء في جنيف 1 وما تلاها من قرارات دولية، وخصوصاً: القرار الدولي 2254، صدر نتيجة لجهود الدبلوماسية السعودية».

وهذا يمثل رفضاً لعودة سوريا الى مقعدها في الجامعة العربية، إلا بعد الوفاء بالاستحقاقات آنفة الذكر، وفي أولوياتها عملية الانتقال السياسي، الذي لا يكون الأسد جزءً منها، ولا يخفى على أحد جهود المملكة الواضحة في توحيد المعارضة السياسية وضم كل المنصات والشخصيات المستقلة الفاعلة في الشأن السوري، والظهور برؤية موحدة لكل أطياف المعارضة السورية وهذا يعتبر نجاحاً للدبلوماسية السعودية.

ويضيف الباحث السعودي، كان موقف المملكة، أكثر صرامة جراء محاولات بعد الأطراف من تأهيل النظام السوري، والتفكير في إعادته إلى المجتمع الدولي، فكان موقف المملكة واضح جداً من خلال التنديد بممارسات النظام، بقتله للشعب السوري العظيم، ورفضه الاعتراف بحقوقهم.

ولن تتراجع عن تأييد مطالب الشعب السوري، إلا وفق استحقاقات يقوم بها النظام، وعلى رأسها تطبيق القرار 2254 وخروج كافة الجيوش والميليشيات الأجنبية، وضمان عودة آمنة للمهجرين من الشعب السوري، رافضةً بذلك؛ عودة النظام إلى مقعد سوريا في مجلس الجامعة العربية، وهنا الحديث ل القبلان.

وأختتم حديثه، أنَّ ما يؤكد خشية النظام من تنفيذ القرارات الدولية، هو إدراكه بكل تأكيد أنَّها تفضي إلى ازاحته عن السلطة، وبجهودٍ سياسية. إذاً، المملكة العربية السعودية، لن تغير موقفها ولن تزيح عن مطالب الشعب السوري وحقوقه المشروعة والتي يعرفها الجميع.

بقاء الأسد في السلطة ليس مستداماً

بدوره، أكد وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، يوم الأحد 31 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي لقناة "CNBC" الأمريكية:(إنه لا وجود نية للتعامل مع بشار الأسد، وإنَّ هناك حاجة لعملية سياسية في سوريا، وأضاف: "يجب أن نفهم أيضاً أن الوضع الحالي (بقاء الأسد في السلطة) ليس مستداماً، لذلك أعتقد أنَّ بعض الدول تبنت نهجاً مختلفاً على أمل المضي بالعملية السياسية).

رفض التدخلات الأجنبية

ومن جانبه قال المتخصص في الشؤون الاستراتيجية والأمن الدولي الباحث السعودي "عيسى آل فايع"، في اتصال "ليفانت نيوز" معه: أنَّ «المملكة العربية السعودية تؤكد دائماً على أن ممارسة الديمقراطية الدولية تقوم على أساس أخلاقي. وقد جاء ذلك مؤخراً في بيان المملكة أمام الجمعية العامة في اجتماعها المنعقد حول مشروع قرار تعزيز دور الأمم المتحدة في تشجيع إرساء الديمقراطية، على لسان السفير عبدالله المُعَلِّمي».

وأشار عيسى، أنَّه «وفي ذات السياق أيضاً جاء موقف السعودية الثابت من الأزمة السورية، مؤكداً الوقوف مع الشعب السوري لتحقيق أمنه واستعادة حقوقه وعيشه الكريم، ورفض الاضطهاد والترهيب الداخلي من ناحية، والتدخلات الأجنبية اللاإنسانية من ناحية أخرى. ونظراً لأن لدى السعودية مشروع تنموي تكاملي عربي فقد أعلنت الترحيب بعودة سوريا إلى الحضن العربي، ولكن بشروط أهمها ممارسة الحكومة السورية لواجباتها تجاه الشعب السوري، وخروج الميليشيات المجندة من قوى أجنبية إقليمية وتحت صمتٍ دولي، وإجراء انتخابات نزيهة تضمن تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية للشعب السوري». وبين آل فايع، أنَّ غياب الأخلاق والمبادئ الإنسانية لدى الدول العظمى التي تتحكم في قرارات "المجتمع الدولي" هو السبب الخفي لتدهور الأزمة الإنسانية في سوريا، ولطالما حاولت السعودية توجيه بوصلة العالم إلى هذه الأخلاق والمبادئ التي أنشئت على أساسها هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، ولكن تلك الدول تحركها المصالح في الوقت الذي تتاجر فيه بورقة "حقوق الإنسان"!

مضيفاً، أنَّ غياب الأخلاق والمبادئ الإنسانية، لدى تلك الدول العظمى أدى إلى تخبط يسوق المجتمعات الإنسانية إلى الخراب الاجتماعي، وضياع حقوق الإنسان. وهذا كان سبباً كافياً أيضاً لتحفظ السعودية، بل ورفضها التوقيع على مواد تشريعية حقوقية تعارض الفطرة الإنسانية، مستندة إلى مصدر التشريع المعتمد في نظامها الأساسي.

نورد ستريم 2.. التحدي القادم أمام حكومة ألمانيا الجديدة

جاسم محمد

طالما كان خط الأنابيب «خط نورد ستريم 2» البالغ طوله 1200 كيلومتر من روسيا إلى ألمانيا، قضية ساخنة من الناحية السياسية، خاصة مع تضرر أوروبا من ارتفاع أسعار الطاقة. واجه مشروع الطاقة الأكثر إثارة للجدل في أوروبا، والذي تقوده شركة الغاز الروسية العملاقة غازبروم GAZP.MM ، مقاومة من الولايات المتحدة وأوكرانيا، تحديداً، وأطراف أخرى، ودفع ارتفاع أسعار الغاز في أوروبا بسبب قفزة في الطلب العالمي مع تعافي الاقتصاد من كوفيد-19، بعض المسؤولين الحكوميين والصناعة إلى المطالبة بمزيد من الإمدادات الروسية.

خط نورد ستريم2

هو خط أنابيب الغاز الذي يربط روسيا مباشرة بألمانيا، تم الانتهاء من بناء الخط خلال هذا العام 2021، لكن انتهاء أعمال البناء لا يعني نهاية الخلافات السياسية حول مشروع البنية التحتية هذا.

بدا الأمر كما لو أن الولايات المتحدة وروسيا ستتصادمان بشأن سوق الغاز الألماني، تاركين ألمانيا عالقة بين المطرقة والسندان، لكن البيان الأمريكي الألماني المشترك في يوليو 2021 أثبت أنّ واشنطن وبرلين يمكنهما تسوية خلافاتهما، لم يكن الحل الوسط حول نورد ستريم 2 غاية في حد ذاته، بل وسيلة لإعادة ضبط العلاقة الثنائية مع الأولويات الفعلية، فضلاً عن محاولة لتجنب المزيد من التصعيد.

ما هي المشكلة؟

يتوجب على وكالة الشبكة الفيدرالية الألمانية -التي تنظم قطاعات الكهرباء والغاز والاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد والسكك الحديدية في ألمانيا، تقديم توصية حتى شهر يناير 2022 بشأن ما إذا كانت ستصدق على خط الأنابيب الذي يمتد من روسيا إلى ألمانيا تحت بحر البلطيق، بينما تم استيفاء المتطلبات الفنية، فإن النقطة الشائكة هي ما إذا كانت غازبروم ستمتثل لقواعد التفكيك الأوروبية التي تتطلب من مالكي خطوط الأنابيب أن يكونوا مختلفين عن موردي الغاز المتدفق فيها لضمان المنافسة العادلة.

لقد أظهرت آنالينا بربوك، زعيمة حزب الخضر الألماني والمرشحة لمنصب وزير الخارجية في الحكومة الجديدة، شجاعة بالتحذير من أي ابتزاز روسي محتمل مستقبلاً في مجال الطاقة. اتفاقية الائتلاف الألمانية لا تتضمن أي إشارات صريحة إلى نورد ستريم 2. ومع ذلك، فإنها تنص بشكل لا لبس فيه على أن قانون الطاقة الأوروبي ينطبق على مشاريع الطاقة في ألمانيا.

خلافات واشنطن وبرلين حول نورد ستريم2

استطاعت واشنطن وبرلين حل خلافاتهما بشأن خط أنابيب الغاز عبر بحر البلطيق في الوقت الحالي، بينما ترسل واشنطن إشارة واضحة بأن العلاقات البنّاءة مع برلين مهمة، فإنّ الحكومة الألمانية مدعوة الآن إلى تنفيذ مجموعة متنوعة من الإجراءات. ومع ذلك، ما يزال المشروع قضية سياسية. وأبدت كييف ووارسو بالفعل معارضتهما. إن الصفقة الكبرى التي لم يتم الاتفاق عليها بشكل ثنائي فحسب، بل تشمل أيضاً أوكرانيا وتلتزم روسيا، لم تتحقق بعد. سياسياً، توصلت إدارة بايدن والحكومة الألمانية إلى اتفاق مشترك وسيمكن من استكمال خط أنابيب الغاز نورد ستريم 2 المثير للجدل.

واجه مشروع نورد ستريم 2 معارضة شديدة من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، التي تقول إنها ستجعل أوروبا تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي. لكن حكومات أوروبية أخرى تقول إن الربط أمر حيوي لتأمين إمدادات الطاقة، مع ارتفاع أسعار الغاز في الأسابيع الأخيرة، والتهديد بانقطاع التيار الكهربائي الذي يلوح في الأفق هذا الشتاء.

وفي ذات السياق، قال رئيس الوزراء البولندي، ماتيوس مورافيكي، في أعقاب ذلك، إن «على الحكومة الجديدة في برلين تغيير موقفها تجاه خط أنابيب الغاز نورد ستريم 2 والقيام بكل ما هو ممكن لمنع روسيا من استخدامه كسلاح ضد جيرانها، لقد أصبح نورد ستريم 2 أداة لابتزاز أوكرانيا ومولدوفا".

مشروع الكونسورتيوم ـ خلف نورد ستريم2

علقت هيئة تنظيم الطاقة في ألمانيا عملية الموافقة على خط أنابيب رئيس جديد يجلب الغاز الروسي إلى أوروبا، مما ألقى بحاجز جديد أمام المشروع المثير للجدل ودفع أسعار الغاز الإقليمية للارتفاع. قالت هيئة الرقابة، يوم 16 نوفمبر 2021، إنها أوقفت مؤقتاً عملية التصديق لأن الكونسورتيوم الذي يتخذ من سويسرا مقرّاً له خلف نورد ستريم 2، وقالت: «أحتاج أولاً إلى تشكيل شركة فرعية ألمانية بموجب القانون الألماني لتأمين رخصة تشغيل".

وفي أعقاب ذلك، قال المحلل تريفور سيكورسكي في إنرجي أسبكتس: «هذا يؤخر الجداول الزمنية المتوقعة إلى حد ما»، مضيفاً أنه من غير الواضح كم من الوقت ستستغرق عملية إنشاء شركة جديدة وإعادة التقديم للحصول على الشهادة. وأضاف أن التدفقات الأولى عبر خط الأنابيب تبدو غير مرجحة للغاية في النصف الأول من عام 2022. وفقاً لدراسة بعنوان «ألمانيا تضع الفرامل على نورد ستريم 2 في ضربة جديدة لخط أنابيب الغاز» نشرها موقع EuroActive الصادر باللغة الإنكليزية، في 22 نوفمبر 2021.

بعد سنوات من الخسارة، تعمل شركة غازبروم الروسية على تحسين إيراداتها واستكشاف مكانتها في السوق. هنا حيث تلعب الجغرافيا الاقتصادية، لاستعراض القوة بين الولايات المتحدة وروسيا، أي أن الكرملين سيكون على استعداد لإظهار أنه لا يمكن تحقيق أمن الطاقة الأوروبي إلا من خلال شراكة وثيقة مع روسيا، مقابل ملفات حقوق الإنسان ضد موسكو. إن تنفيذ مشروع نورد ستريم 2 يعني اتخاذ روسيا مقعد القيادة من جديد في أوروبا أمام الولايات المتحدة. وممكن اعتبار إعلان غازبروم، أنها ستنقل 5.6 مليار متر مكعب من الغاز عبر نورد ستريم 2 هذا العام، 2020، هو من ناحية «إعلان ساحة المعركة» رداً على لائحة عقوبات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، من خلال استخدام روسيا الطاقة كسلاح جيوسياسي.

من أجل الحريات والسيادة في لبنان ضد النفوذ الإيراني... فارس سعيد يمثل أمام القضاء بسبب دعوى من "حزب الله"

حاوره: وائل سليمان

فارس سعيد

ما يزال يشهد لبنان أزمةً اقتصاديةً خانقةً وتململاً شعبياً بسبب ارتفاع الأسعار ومعركة مستمرةً بين الليرة اللبنانية والدولار وبقية النقد الأجنبي. جملة من الأزمات جعلت اللبنانيين في تململٍ وتوتر مستمر أفضى إلى احتجاجات وتظاهرات كل فترة وأخرى بدأت على نحو عام وشامل في انتفاضة 17 أكتوبر 2019 لتخفت بعد عدة أشهر.

لكن يبرز مؤخراً على خلفية الدعم الدولي للبنان من أجل حل الاستعصاء في تشكيل الحكومة وإجراء التغيير، ولاسيما بعد انفجار مرفأ بيروت وتعطيل تشكيل الحكومة، واستقواء حزب الله بسلاحه وداعمه الإيراني؛ يبرز تحركات فرنسية سعودية للوصول إلى حل سياسي في لبنان، تحركات انتهت ببيان مشترك يعود للدستور واتفاق الطائف.

وقف سعيد على المشهد الإقليمي والدولي فوصل إلى أن الحديث بشكل صريح بلا مجاملة وتدبير في اللغة أمر لا بد منه فيما يبدو أنها قراءة قلقة للمستقبل تحتم الانبراء بصوت عالي وتحرك سياسي، جاء من "لقاء سيدة الجبل"، لتشكيل المجلس الوطني للاستقلال يطالب فيه سعيد بتحرير وتخليص لبنان من الاحتلال الإيراني المتمثل بالدرجة الأولى بسلاح حزب الله المدعوم من الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

يُعرف عن الدكتور فارس سعيد ابن قضاء جبيل (قرطبا 1958) بمواقفه الحازمة والناقدة "لحزب الله" ولاسيما في هذا العام 2021 وبزخم أقل في 2020. مواقف وتصريحات ازدادت زخماً في الآونة الأخيرة ما أدى إلى رفع قيادات في "حزب الله اللبناني" دعوى بحقه، تسلّم سعيد الخميس 18 نوفمبر ورقة الدعوة المقامة ضدّه وجاهياً من قبل "حزب الله" ممثّلاً بالنائب إبراهيم الموسوي.

عن أهم التطورات الأخيرة تواصلت ليفانت اللندنية مع الدكتور فارس سعيد وكان لنا معه حِوار استوضحنا منه بعض النِّقَاط.

رسالة الطبيب سعيد الذي درس في باريس وعاد إلى لبنان في 1989 ليتفرغ للعمل السياسي بقبول الاستدعاء كما صرّح لليفانت مؤكداً ذلك في أكثر من موضع يقول: "مثولي أمام القضاء اللبناني هو تأكيد على تمسكي بالدستور اللبناني والقضاء اللبناني، وعملية بناء الدولة. لن أهرب من مواجهة القضاء على الرغم من معرفتي أن هذا القضاء اللبناني قد يتعرض لضغوط من "حزب الله".

يؤكّد سعيد أن قَبُول استدعاء القضاء يمثل التزماً مبدئياً من طرفه، حيث يُفترض بمن يدعو للتمسك بدولة المؤسسات والقانون والدستور والقضاء ويدافع عنها ألّا يكون ازدواجي المعايير. يشرح سعيد لليفانت هذه النقطة: "المبدأ هو مبدأ لا يمكن أن نكون مع الدولة ومع بناء الدولة ونطيح آخر ما تمثله هذه الدولة أي القضاء". ولاسيما في الظروف التي يمر بها لبنان. يتابع: "القضاء هو سلطة رابعة الدولية 1559 - 1680 1701-، بيد أن جَمهوراً لبنانياً بالرغْم من كل ما يمر به، يبقى القضاء قضاءً لبنانياً، وسأمثل أمامه، بالإضافة إلى أن الموقف يمثّل رسالة لسياسيين آخرين رفضوا المثول أمام القضاء بحجج ملتوية".

ويرى سعيد أن تحركاته من أجل "إنقاذ سيادة القانون في لبنان" من إيران من خلال حزب الله... يوضّح سعيد: "بمجرد المثول أمام القضاء وعدم الرفض هو تمسك بمعركة الحريات وجزء من معركة الحريات هو القانون الذي يضمن الحريات في لبنان وهذا القانون تضمنه العدالة من خلال القضاء ومثولي أمام القضاء هو دفاع عن الحريات".

وأمام معركة على المستوى الإعلامي لتنوير وتغيير الرأي العام نحو سماع صوتكم وحججكم في سياق تجاوزات حزب الله في لبنان بدعم إيراني، لكن أين نِقَاط القوة والضعف في الوقت الحالي تسأل ليفانت؟ يجيب سعيد:

"نقطة القوة في هذه المعركة هي وجود رأي عام جارف عابر للطوائف ويرفض هيمنة "حزب الله" على لبنان، كما يرفض الاحتلال الإيراني للبلاد بواسطة حزب الله" الذي يعلن صراحة دعمه من إيران. ويرى الدكتور سعيد: "أن نقطة الضعف هي بأن القُوَى السياسية التقليدية والوازنة ما تزال "في غرفة انتظار" هذه المعركة، بمعنى إنها ترصد ما يحدث في المنطقة من خلال نتائج المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة بشأن الملف النووي الإيراني وقضايا أخرى، وعلى هذا لا تجرؤ حتى اللحظة أن ترفع عنوان رفع الاحتلال الإيراني عن لبنان بشكل صريح. بيد أننا نعوّض عن هذا الضعف بموجة شعبية عارمة أصبحت عابرة للطوائف ترفض هذه الهيمنة".

يدعو سعيد شخصياً وبما يمثل من فريق سياسي إذا جاز التعبير، ولاسيما بعد "لقاء سيدة الجبل أمسِ 13 ديسمبر، يدعو "حزب الله" ليعود إلى لبنان بشروط لبنان، حيث لبنان وطن للجميع عربي الانتماء، عودةٌ وفقاً لشروط الدستور والطائف وقرارات الشرعية الدولية 1559 - 1680 1701-، بيد أن جَمهوراً لبنانياً كبيراً على كلا الضفتين يرى أن عودة حزب الله على شروط ستجبره على نزع سلاحه أمر لن يحصل وكأنه مطلب تعجيزي، في هذا السياق، سألت ليفانت عن اقتراحات وسيناريوهات قدمها سعيد أو قُوَى 14 آذار يمكن أن تعدّ حلاً وسطاً بخصوص معضلة سلاح حزب الله؟

يقول سعيد: "لا اعتقد أن العودة إلى الدستور أو إلى وثيقة الاتفاق الوطني (الطائف) وقرارات الشرعية مطلب تعجيزي، بل التعجيزي هو بقاء "حزب الله" خارج الدستور والطائف وخارج قرارات الشرعية الدولية، وأكبر دليل على ذلك أن هيمنة إيران في اليمن وسوريا ولبنان، تعيش مجتمعاتها بنقص كبير بالخدمات، منقطعةٌ عن التواصل مع محيطها العربي والتواصل مع دوائر القرار العربي بشكل فاعل ومثمر. هذا ما ليس مقبولاً وشاذاً عما يجب أن يكون طبيعياً في علاقات هذه الدول مع محيطها الحيوي سياسياً واجتماعياً وثقافيا واقتصاديا..".

إيران حتى هذه اللحظة على الرغم من قدرتها العسكرية والأمنية لم تستطع أن تنتزع شرعية لها في أماكن نفوذها في اليمن والعراق وسوريا ولبنان، ويقول سعيد لليفانت أن: "جزءاً كبيراً من اللبنانيين يخوض و/أو يدعم معركة دفاع عن الشرعية اللبنانية المتمثّلة بصيانة الدستور والعودة لوثيقة الوفاق الوطني ودفاع عن الشرعية العربية التي ترتكز على عدم التدخل في شؤون أي بلد عربي واحترام الحدود المعترف بها دوليا".

ويرى المنسق العام السابق لقوى 14 آذار "أن الاستقواء بالخارج على حساب الوحدة الداخلية هو ما يمارسه "حزب الله" وهو ما يطيح بالوحدة الداخلية ويفسد الشراكة الوطنية، وهذا أخطر ما يقوم به "حزب الله" بل هو أخطر من أحداث أمنية يتسبب بها. إضافةً إلى نسف الشراكة الداخلية اللبنانية الإسلامية المسيحية وحتى السنية الشيعية، من خلال استقواء "حزب الله" بإيران؛ هذا ما ينسف كل شيء ويلغي دور لبنان ويُوضع في مهب الريح. هذا احتلال موصوف ويجب إزالته".

إلى تحركات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، فمع بداية شهر ديسمبر بدأ الدكتور سعيد يطالب فرنسا ودول الخليج العربي بملاحظة "حزب الله" في مشروع الحل. صدر البيان السعودي الفرنسي الذي جاء ليؤكد على ما جاء في بيان "لقاء سيدة الجبل" 6 ديسمبر؛ على الموقف الوطني العام الداعي إلى تحرير لبنان من الاحتلال الإيراني والمتمثل بسلاح حزب الله وإعادة الاعتبار للدستور واتفاق الطائف والتمسك بالشرعية العربية وبقرارات الشرعية الدولية 1559، 1680 و1701 كمدخل أساس لإعادة بناء لبنان الدولة والعيش المشترك.

لكن تحركات ماكرون أقلقت سعيد وزاد زخم التصريحات السياسية لاحقاً على الرغم من إيجابية البيان الفرنسي السعودي والمُطَمئِن، يقول سعيد لليفانت: " إن جولة الرئيس ماكرون في المنطقة ترتكز أولاً وأخيراً على المصلحة المشتركة بين الدول وليس على الحفاظ على المبادئ التي ارتكزت عليها الثورة الفرنسية على سبيل المثال. لقد اختارت الحكومات الغربية أمن مجتمعاتها على حرية شعوب المنطقة". يضرب سعيد مثالاً، التخلي الدولي عن الثورة في سوريا.

استطاعت المملكة العربية السُّعُودية أن تعيد تصويب البوصلة الفرنسية كما رأينا في البيان المشترك الأخير الذي يعتبره سعيد في تصريح لموقع جسور بتاريخ 7 ديسمبر بأنه خريطة طريقة عربية ووطنية كيف تقرأ هذا التحرّك يقول سعيد:

"إن هذا الانتقال من ضفة إلى أخرى تحكمه الأزمة الاقتصادية المالية في أوروبا خاصة بعد كوفيد 19 والبحث الدائم من قبل دوائر القرار الخارجية عن أسواق لبيع السلاح وغيره وهي التي تدير هذه السياسة وتنقل ماكرون الرئيس الفرنسي من موقع إلى موقع آخر".

وفي الختام، بالعودة إلى لبنان، يطالب سعيد القُوَى السياسية اللبنانية أن تحسم موقفها بالنسبة لخريطة الطريق التي أُعيد التذكير بها في بيان السُّعُودية/ فرنسا. هذه الخريطة التي تستند لاتفاق الطائف وقرارات الشرعية الدولية، وعن المستجدات بحصول اصطفاف داعم للبيان (خريطة الطريق/ الحل) شعبياً وسياسيا يقول سعيد: "لقد طالبت القوى السياسية في لبنان أن تقوم بعملية تغيير سياسي قبل الانتخابات؛ فالانتخابات ليست وسيلة للتغير، يحصل التغيير السياسي أولا ثم تأتي الانتخابات لتكريس هذا التغيير".

وعن رسالته للرئيس اللبناني ميشال عون، ولاسيما اقتراحه على عون في وقت سباق مطلع هذا الشهر الاستقالة، وكان هذا رأي المجلس الماروني العالمي الذي جرى التعتيم عليه كما غرد سعيد في 8 ديسمبر، يبدو أن سعيد لم يتراجع عن رأيه عندما سألناه وجواب باختصار وبشكل قاطع، "رسالتي لميشيل عون الاستقالة فورا".

تآكل سرديات الإسلام السياسي ونهاية التنظيم

رامي شفيق

تبدو أزمة الإسلام السياسي، وقواعده التنظيمية التي استندت عليها، طيلة عقود طويلة مضت، في تداعٍ متواصل، بينما تتزامن حالات السقوط والإخفاق في عديد الدول العربية، باعتبارها نتيجة مباشرة لممارساتها السياسية الانتهازية، وتحديداً فيما يتصل بتجربة الحكم، خلال العشرية الأخيرة، الأمر الذي نجم عنه تفكك التنظيم، داخلياً، ثم انهيار الصورة الذهنية التقليدية لدى القواعد، وحدوث تلك الفجوة والمسافة البينية مع القيادات.

يتحقق الأمر بالكلية مع حركة النهضة (فرع الإخوان في تونس)، والتي تواجه عاصفة غضب من الشعب التونسي، تراكمت خلال السنوات الماضية، بينما استجاب لها الرئيس قيس سعيد، مع تدشينه القرارات الدستورية الاستثنائية، في الخامس والعشرين من تموز (يوليو) الفائت، وتجميد مجلس النواب برئاسة راشد الغنوشي زعيم الحركة، بعدما تسبب في حالة استقطاب وانقسام قصوى مع مؤسسة الرئاسة، وقد لاقى قرار الرئيس اصطفافاً سياسياً بين أغلب القوى المدنية، وكذا في الأوساط الشعبية والمجتمعية، بل إن قوى عديدة ومتفاوتة من الطرفين تطالب سعيد بمواصلة العمل على اجتثاث قواعد الحركة وتجميد عملها في البلاد.

على خلفية ذلك، شاهد الجميع (علي العريض)، أحد قيادات الصف الأول من الحركة الإسلاموية، وهو يقفز من الطابق الثاني هرباً من الحريق الذي شبّ في مبنى الحركة. كما رصدت التقارير الصحفية أنّ سمير السيفي، أحد العاملين في مقرّ النهضة، والذي توفي حرقاً جاء لمقابلة راشد الغنوشي بناء على طلب من الأخير، وعندما فشل في مقابلته أقدم على سكب البنزين على جسده. بيد أنّ شقيقته قالت إن شقيقها وقع ضحية فخ من قيادات الحركة، ووعد كاذب من زعيمها إذ تغيب الغنوشي عن التواجد في المقر.

وفضلاً عن الرمزية التي تبطنها الحادثة المأساوية، حيث تكشف عن الأوضاع الصعبة والمأزومة داخل التنظيم، وقد بلغت أعلى مراحلها وانسداداتها، فإنّ الحركة تواجه تفسّخاً وترهلاً كبيرين، لا سيما في ظلّ إلحاح قيادات النهضة على الغنوشي بالمغادرة، وإفساح المجال أمام آخرين لمواجهة الأزمة الحادة القائمة والمتسبب فيها مع الشارع والجماهير التونسية. خلال ذلك، أعلن خمسة عشر عضواً من حركة النهضة تعليق عضوياتهم بمجلس شورى الحركة، ولجان المؤتمر، بدعوى ما اعتبروه فقدان المجلس لوظيفته الرقابية واستقلالية قراره. وفي بيان لهم اعتبر الأعضاء أنّ القيادة القائمة، وعلى رأسها راشد الغنوشي، استنفدت رصيدها بالكامل. كما عدّ الأعضاء أن تلك القيادة فشلت في التفاعل مع مقتضيات المرحلة واستحقاقاتها. بينما شددوا على ضرورة الاعتراف بذلك وبتحمل المسؤولية، خاصة أن الحركة شهدت، الفترة الماضية، موجة من الاستقالات، بلغت أكثر من مائة وثلاثين استقالة. مضى الرئيس سعيد في توجهاته نحو إحكام قبضته على مقاليد الحكم في تونس، بعيداً عن العبث المنظم الذي عمدت النهضة تمريره، حيث أصدر قراراً بتغيير موعد ذكرى احتفالية الثورة التونسية، لتضحى يوم السابع عشر من كانون الأول (ديسمبر)، ليتوافق مع ذكرى أحداث سيدي بوزيد، بدلاً من يوم الرابع عشر من كانون الثاني (يناير)، الذي يراه الرئيس التونسي ذكرى اختطاف الحدث البارز في تاريخ البلاد. وفي اجتماعه مع عدد من أساتذة القانون الدستوري لفت إلى ضرورة النظر في دستور عام 2014، وحتمية العمل نحو تغييره بحيث يكون متجانساً مع الأوضاع الجديدة.

القراءة الدقيقة لتطورات الأحداث في صورتها الكلية، تشي أن ثمة تحركين متوازيين في تونس. الأول انهيار الحركة التي بدت تتصدّر المشهد السياسي في تونس، مرة على مستوى التنظيم وترابطه، ثم انهيار صورة الحركة في عيون المواطنين مع استمرار الغنوشي في إحكام قبضته المتشددة، والثاني يتمثل في ترقّب رئيس الجمهورية، ذلك التداعي الذي يستدعي معه تشييد رؤيته السياسية على أطلال التنظيم، وبالتالي يدعو لدستور وانتخابات جديدة.

بيد أنّ ذلك السيناريو الأخير يواجه تحدٍّ رئيسي، يتمثّل في مطالبة القوى السياسية، لا سيما الاتحاد التونسي للشغل بالمشاركة في تشكيل وبناء المشروع السياسي في البلاد، بهدف منع التفرّد بالخطوات المقبلة سياسياً وإجرائياً لما تحمله من تداعيات مهمة على واقع ومستقبل تونس السياسي والديمقراطي.

في سياق موازٍ، يمتد البصر نحو الصراع المشتعل على قمة السلطة، ومنصب المرشد، حيث القوة والنفوذ والهيمنة على المال واقتصاديات الجماعة، من خلال حرب التصريحات، فيما بين محمود حسين، المحسوب على جبهة إسطنبول، وإبراهيم منير، جبهة لندن. إذ يتحرك الأول نحو عزل الثاني، وإعلان نفسه قائماً بعمل المرشد، وقابضاً على كافة مفاتيح التنظيم، مستنداً في ذلك لقرارات مجلس الشورى العام. كما أن حسين شدد على أنه لا يجوز لمنير حل مجالس منتخبة أو فصل أو تجميد قيادات في الشورى، خاصة أن المجلس أصدر قراراً بإعفاء منير من منصبه، وإلغاء كافة قراراته. وبذلك أمسى الفضاء العام للتنظيم يترقب تولي حسين منصب القائم العام بعمل المرشد عوضاً عن منير واحتفاظه بكافة الشركات والمهام والمسؤوليات الخاضعة للجماعة.

ليس خافياً على أحد ما أتاحته حرب التصريحات والبيانات المرئية التي هاجم فيها كلا الطرفين بعضهما، وأبرزت صورة الانهيار بدلالاتها في ذهنية المتابعين، فضلاً عن مدى هشاشة الوضع الداخلي للتنظيم، لا سيما ما ظهر بين أطراف تنظيمية محددة ولافتة تكشف عن ميلها تجاه أحد طرفي الصراع، مثلما حدث مع يوسف ندا، اليد الغليظة القابضة على رأسمالية الجماعة منذ سنوات مديدة، والذي أبدى تأييداً وارتياحاً نحو منير، ووصفه بأنه يقوم على رعاية الجماعة.

الثابت وسط كل المتغيرات أنّ قيادات التنظيم تدرك حجم الثقوب التي تهدّد بنية الجماعة، وحالة الوهن المتسببة فيها على نحو مباشر تفكك القواعد الأساسية وانحلال الثقة والالتزام الحركي مع المراتب الأعلى في التنظيم. ويضاف لذلك، فقدان القدرة على الاستجابة للمستجدات السياسة الإقليمية والدولية، وحتمية العثور على وسيلة تواصل مع تلك القنوات التي تنفذ نحو صانعي القرار في العالم، خاصة بعدما فقد التنظيم معظم حواضنه الإقليمية التي كانت تمدّه بخيوط الأمل وبواعث الحياة.

ليبيا: مستقبل الحلّ السياسي بعد تأجيل الانتخابات

داليا زيادة

رغم خيبة الأمل الإقليمية والدولية بسبب فشل ليبيا في إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها، فإنّ هذا التأجيل كان ضرورياً ويصبّ تماماً في مصلحة الشعب الليبي ومستقبل ليبيا. إنّ إجراء الانتخابات في مثل هذه الفوضى القانونية والأمنية، حيث تملي الميليشيات القرارات السياسية، مؤداه سيكون كارثياً، إذ تحتاج الانتخابات إلى بيئة مستقرة وآمنة لتكون قادرة على تحقيق نتائج عادلة وطويلة الأمد، وإلا فإنّ الممارسة الديمقراطية سوف تمكّن الأطراف الخاطئة من تولي السلطة، وبالتالي إحداث ضرر كبير للمواطنين الذين انتخبوهم في بيئة غير ملائمة. مع الأسف، حتى هذه اللحظة، لم تتمكن ليبيا من توفير البيئة المناسبة لإنجاح الانتخابات. بعد أسابيع من الالتباسات والتكهنات، أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، في ٢٢ ديسمبر، عن عدم قدرتها على إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المقرر في ٢٥ ديسمبر. لم تستطع المفوضية، ومقرّها طرابلس، اتخاذ القرار الرسمي بتأجيل الانتخابات، لأن القوانين المنظمة تخول هذا الحق لمجلس النواب في بنغازي. لذلك، كان على رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أن يصدر بياناً عاماً يشرح أسباب عدم قدرة مؤسسته إجراء الانتخابات في الوقت الحالي بسبب ما وصفه بـ "القوة القاهرة"، ثم اقترح على مجلس النواب أن يأمر بتأجيل موعد الانتخابات الرئاسية إلى ٢٤ يناير لحين زوال العوائق التي تحول دون عقدها.

على الرغم من تعدّد الأسباب المنطقية التي تجعل إجراء الانتخابات في ليبيا عملاً انتحارياً، ظل المجتمع الدولي يضغط بشدة من أجل إجراء الانتخابات، طوال الأشهر الماضية، ربما لأن ذلك سوف يمكن القوى العالمية المتورّطة في ليبيا منذ ٢٠١١، بالخروج بشكل مشرف، حتى تتفرغ لتحديدات أكثر أهمية بالنسبة لها، مثل التعامل مع آثار الوباء العالمي والتهديد الاقتصادي المتصاعد من الصين. حتى إنه في شهر نوفمبر، توعّد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأن "أولئك الذين يحاولون عرقلة الانتخابات في ليبيا سيعاقبون".

المفارقة، أن هذا التهديد الأممي صدر في نفس اليوم الذي استقال فيه يان كوبيش فجأة من منصبه كمبعوث خاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. فقد أضاف الفراغ الذي أحدثه كوبيش باستقالته المفاجئة وغير المبررة قبل شهر واحد فقط من موعد الانتخابات، عبئاً كبيراً على الوضع المتوتر من الأساس في ليبيا، وكان أحد العوامل التي أدّت إلى عرقلة الانتخابات. ومع ذلك، لم يتلقّ كوبيش أي عقوبة من مجلس الأمن الدولي، حتى الآن.

لا تقتصر العوائق التي تقف في طريق الانتخابات الليبية، والتي خلقت القوة القاهرة التي أشارت إليها مفوضية الانتخابات، على التهديدات الأمنية فقط. في ظلّ قانون انتخابي معيب ومطاط يسمح لأي مواطن ليبي فوق الأربعين من العمر بالترشح لمقعد الرئاسة، لا يمكننا أن نتوقع أن تكون هذه الانتخابات قادرة على تحقيق الهدف النهائي لعملية الحل السياسي. عشرات المرشحين المسجلين هم إما أسماء جديدة بإمكانيات محدودة أو معدومة، لا يمكن أن تؤهلهم لقيادة بلد مثل ليبيا، أو بعض من مثيري المشاكل المعروفين من النخبة السياسية الحالية، سواء في طرابلس أو بنغازي.

والأهم من ذلك، هو عدم توفر ضمانة لأن أياً من طرفي الصراع السياسي في ليبيا لن يعترض على نتائج التصويت دون إشعال منازعات ستتصاعد حتماً إلى مواجهات عنيفة، تتولّى المليشيات دور البطولة فيها. ربما العراق هو أحد أحدث الأمثلة على قدرة الميليشيات المتحيّزة سياسياً على تحويل ممارسة ديمقراطية، مثل التصويت في انتخابات عامة، إلى صراع مسلح. هذا سيناريو لن تستطيع ليبيا المنهكة التعامل معه أو احتواء آثاره، بل تزداد احتمالات إعادة ليبيا إلى جحيم الحرب الأهلية، نتيجة الخلافات على نتائج الانتخابات، في ظلّ الانقسامات الداخلية والتدخلات الخارجية، وانتشار الميليشيات والمرتزقة والعناصر الإرهابية.

كان يجب استكمال عملية توحيد غرب وشرق ليبيا قبل مواصلة التحضير للانتخابات في ديسمبر، ويجب أن يكون هذا على رأس الأولويات الآن بعد تأجيل الانتخابات. وفي هذا الإطار، فإن الزيارة غير المتوقعة لاثنين من المترشحين للرئاسة من بين أشهر القيادات السياسية في طرابلس، أحمد معيتيق وفتحي باشاغا، إلى بنغازي، صباح يوم تأجيل الانتخابات للقاء ألدّ خصومهم المشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي، رغم ما كان بينهم من حروب، هو خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكنها لا تكفي. إذ إن العامل الأهم في إنهاء الصراع بين غربي وشرقي ليبيا هو توحيد القوات العسكرية التي يقودها كل من الطرفين تحت مظلة الوطن. مع الأسف، حتى هذه اللحظة، يرفض حفتر دمج الجيش الوطني الليبي في صفوف القوات المسلحة الرسمية في طرابلس، أو أن يعمل هو نفسه تحت أمرة القيادة العسكرية في طرابلس. وبناءً عليه، فإنّ استمرار الانقسام العسكري بهذا الشكل يقدم مبررات لاستمرار تواجد القوات العسكرية الأجنبية والمرتزقة داخل البلاد، بل ويقوي شوكة الميليشيات المحلية، على عكس ما تبغي العملية السياسية تحقيقه.

يبقى السؤال المهم، الآن، إذا ما كان تأجيل الانتخابات إلى ٢٤ يناير سيحدث أي فرق حقيقي في المعضلة السياسية والأمنية التي تعاني منها ليبيا، فكيف يمكننا أن نتوقع من حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة حل القوة القاهرة وإزالة العقبات التي تعترض الانتخابات في غضون الأسابيع الأربعة المقبلة، إذا كانت فشلت بالفعل في عمل ذلك طوال تسعة أشهر مضت؟

إن انتخاب حكومة الوحدة الوطنية، في يناير، بفضل الجهود الخارقة للسيدة ستيفاني ويليامز، التي كانت آنذاك رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وهي الآن المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا، كان قد أوجد الأمل في أنّ الحل السياسي لليبيا قد ينجح حقاً. كانت هذه هي المرة الأولى التي يتوصّل فيها الليبيون إلى اتفاق، بعد ست سنوات من الحرب الأهلية، التي أودت بحياة الآلاف من المدنيين الأبرياء، وخلقت فوضى قبلية مكّنت الإرهابيين والميليشيات وفتحت البلاد أمام تدخلات القوى الأجنبية.

دعونا نأمل إذاً، أن تتمكن ستيفاني ويليامز، الذكية وصاحبة العزيمة التي لا تهزم، من إعادة عملية الحل السياسي إلى مسارها، قبل الموعد الجديد للانتخابات، في ٢٤ يناير.

مآلات السياسة الخارجيّة السعوديّة
في ظلّ الأزمات التي تعصف بالمنطقة على كافّة الأصعدة

ثائر عبد العزيز الحاجي

اتّسمت السياسة الخارجيّة للمملكة العربيّة السعوديّة، خلال العقود الماضية، بمبدأ القوة السياسيّة الناعمة وتعميق أواصر ارتباطها بالمحيط الشقيق وبالصديق البعيد ومع القوى العالميّة والإقليميّة، متّخذة من تحقيق مصالحها الوطنيّة والمصالح العربيّة بوصلة توجّه هذه السياسة بالاعتماد على عدّة أوراق قويّة تجعل من المملكة قوة لا يستهان بها على كافة الأصعدة، السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة.

وخلال العقد الماضي، ظهرت تحدّيات جمّة، كبيرة وخطيرة، واجهت المملكة العربيّة السعوديّة، بشكل خاص، والأمة العربيّة والمحيط الإقليمي، بشكل عام، أبرزها، تعاظم واستشراء خطر الإرهاب وتنظيماته الأصوليّة المتمثّلة بداعش والقاعدة ومفرزاتها، وتعاظم الخطر الأكبر الذي يهدّد كينونة ومستقبل الأمة العربيّة وتاريخها وحاضرها، وهو خطر المشروع الإيراني الفارسي وأذرعه العسكريّة المنتشرة في المحيط الجيوسياسي للمملكة العربيّة السعوديّة، والذي يتحكّم بقرار عدّة بلدان عربيّة، كسوريا ولبنان والعراق واليمن، وبات يسيطر عليها وعلى مقدراتها ويستأصل تاريخها وحاضرها عبر عمليات التغيير الديمغرافي ورسم خطوط ما يسمّى بالهلال الشيعي، وهو المشروع الأكثر تدميراً وخطورة على المنطقة والسلم الإقليمي والدولي.

وهذه المتغيّرات الكبيرة استدعت من المملكة العربيّة السعوديّة بحكم مكانتها العربيّة والدينيّة والدوليّة أن تتصدّى لهذا المشروع وباقي العواصف التي تعصف بالمنطقة. وبدا واضحاً وجليّاً النشاط السياسي والاقتصادي والعسكري الكبير للمملكة العربيّة السعودية، خلال السنوات الماضية، مع تولّي الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد، الإشراف على مفاصل السياسة السعوديّة من خلال ما يحمله من صفات تؤهّله لقيادة دفّة السفينة في هذا البحر المتلاطم.

إنّ الرؤية السياسيّة الاستراتيجيّة التي يتمتّع بها ولي العهد السعودي بإيجاد حلول لمشاكل المنطقة العربية وانطلاقها من مبادئ أساسيّة كانت موجّهة على مرّ العقود الماضية للسياسة السعوديّة، هي التي رسمت آفاق السياسة السعوديّة الحالية، والتي قامت على عدّة مبادئ، أهمها: تنقية الأجواء العربيّة، وسعي هذه السياسة لتكون الضامن لحلّ أيّة خلافات عربيّة. وفي هذا الإطار، بذلت السياسة السعوديّة جهوداً ضخمة بتوجيه من الأمير محمد بن سلمان، حيث تكلّلت هذه الجهود بالمصالحة الخليجيّة، ورأب الصدع بين الأشقاء، لتوجيه الجهود من أجل مجابهة الأخطار التي تحيط بمستقبل شعوب المنطقة. ومن خلال هذه المصالحة بدأت ترتسم سياسة جديدة قائمة على التنسيق بين دول الخليج العربي، بشكل خاص، والدول العربيّة، بشكل عام، وبدت انعكاسات هذه المصالحة جليّة على معالجة أكثر من ملف سياسي واقتصادي وأمني يخصّ دول المنطقة، وكانت هذه البداية لإعادة التنسيق بين الدول الإقليميّة من أجل الحدّ من نفوذ تمدّد الخطر الإيراني، من خلال الإصرار على البدء بمعالجة الأزمة السوريّة وفق القرار 2254، وتعرية الدور الإيراني الهدّام في سوريا، وفضح سياساته الإجراميّة.

ولعلّ خطاب مندوب المملكة العربيّة السعوديّة، منذ أيام، في الأمم المتّحدة، خير دليل على تفعيل التوجّه السعودي القديم في مناصرة ودعم الشعوب العربيّة وتطلّعاتها، كل هذا كان بفعل الدفع الكبير لهذه السياسة المتّزنة التي أضفتها الرؤية الصائبة لولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان. وهنا لابد من ذكر المشاركة الفاعلة لهذه السياسة في تحقيق رؤية الحلّ الشامل في ليبيا بين مختلف الفرقاء، بالإضافة لإصرار السياسة السعوديّة على اجتثاث مفاصل الإرهاب في اليمن، والسعي لحلّ المأساة اليمنيّة، وتخليص الشعب اليمني من عصابات إيران المتمثّلة بمليشيا الحوثي.

وكان للسياسة السعوديّة الدور الكبير في تصنيف أحد أهم أذرع المشروع الإيراني في كثير من الدول الأوروبيّة على قوائم الإرهاب العالمي، وهو حزب الله اللبناني، وسعيها الدائم لقطع أذرع الإرهاب الإيراني في المنطقة، وتعزيز مسألة السلم والأمن الإقليمي والدولي، لصوابية الرؤية والواقعية السياسية التي تتعامل بها المملكة العربية السعودية في إدارتها للأزمات التي تعصف بالمنطقة، والمواقف التي تتخذها من هذه الأزمات عبر الأنشطة الفاعلة، ومدّ يد التعاون لجميع القوى الدوليّة والإقليميّة الفاعلة لمعالجة هذه القضايا يتّضح من خلال الدعم الذي تقدّمه المملكة، سياسيّاً واقتصادياً، للشعوب العربيّة، وشعوب المنطقة، بشكل عام، وهنا لابد أن نسلّط الضوء على الدعم الكبير الذي قدّمته المملكة العربيّة السعوديّة طيلة سنوات الأزمة السوريّة، وما زالت تقدّمه للشعب السوري، لتجاوز محنته وتحقيق حريّته، وسعيها الجاد لدعم هذا الشعب في المحافل الدوليّة، وتقديم الدعم الإنساني، والتأكيد مراراً أنّ الحلّ في سوريا يمرّ عبر القرار ٢٢٥٤، والسعي الحثيث الجاد لدى كل القوى الفاعلة لإيجاد حلّ يرضي جميع السوريين ويعيد سوريا لمكانتها العربيّة والإقليميّة والدوليّة.

كل هذا تحقق بفعل السياسة الحكيمة التي انتهجها الأمير محمد بن سلمان، في توجيه دفّة السياسة السعوديّة نحو خير المنطقة والشعوب العربية بما لا يتناقض مع المصلحة الوطنيّة للمملكة العربيّة السعوديّة، ودون التخلّي عن الثوابت والمبادئ التي قامت عليها أسس السياسة السعوديّة، التي أرساها الآباء المؤسّسون للمملكة العربيّة السعوديّة.

ولابد من الإشارة الى الدفعة الكبيرة التي قدّمها سمو الأمير في إحياء المبادرة العربيّة للسلام، التي أطلقها جلالة الملك الراحل عبد الله بن العزيز، والتي بدأت تظهر وتنعكس ملامحها على القضيّة الفلسطينيّة، وإرساء دعائم السلام في المنطقة، دون التفريط بحقوق الشعب الفلسطيني، وسحب البساط من تحت المتاجرين بهذه القضية، ممن يُسمّون أنفسهم زوراً وبهتاناً (محور المقاومة)، والتي ظهرت حقيقتها بأنّها مقاومة ضد حريّة الشعوب العربيّة، أولاً، ولخدمة المشروع الإيراني، ثانياً، وكانت الخنجر الذي طعن الأمة العربيّة في ظهرها، وشرّد ودمّر الشعوب العربيّة، في العراق وسوريا ولبنان واليمن وفلسطين.

ومما سبق، فإنّ التأكيد على الالتفاف العربي حول المملكة العربيّة السعوديّة لإيجاد حل للقضيّة الفلسطينيّة وفق مبادرة السلام العربيّة، هو السبيل الأفضل لتحقيق تطلّعات الشعب الفلسطيني في إرساء دعائم السلام واستعادة حقوقه المشروعة وفق قرارات الأمم المتّحدة ذات الصلة، والتفرّغ لمجابهة المشروع الإيراني الذي يهدّد الوجود العربي والكردي، كدول وشعوب.

هذه أبرز ملامح السياسة الخارجيّة للمملكة العربيّة السعوديّة، التي تشكّل بمجملها نهجاً عربيّاً خالصاً، كما كانت سابقاً على مرّ العقود الماضية، منذ التأسيس وحتى هذه اللحظة.

مفاوضات فيينا.. إلى أين؟

عمار جلو

غادرت الوفود المشاركة بالمفاوضات النووية العاصمة النمساوية للتشاور مع حكوماتها، بعد أن خفّضت الجلسات التي تم عقدها، من الآمال التي أطلقها أنريكي مورا، المنسّق الأوربي للمحادثات، بداية الجولة السابعة من المفاوضات، فإبداء الطرفين لرغبتهما بالتوصّل للاتفاق، لا يعني الوصول إليه بعد أن تراكمت المطالب وتضاعفت الشروط لدى الجانبين، مما ينذر بانهيار العملية التفاوضية وفتح أبواب الخيارات الأخرى على مصراعيها.

يجري في العاصمة النمساوية، فيينا، مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين، الأمريكي والإيراني، تتولى الترويكا الأوربية مع روسيا والصين تنسيقها، في محاولة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين المتحللين من التزاماتهما المتوافق عليها باتفاق 2015 المراد إنعاشه.

التأمت الجولة السابعة من المفاوضات بعد خمسة أشهر من الانقطاع المتولد عن الطلب الإيراني بحجة إتمام عملية انتقال السلطة في طهران، لذا فهي الجولة الأولى للفريق الإيراني المحسوب على الحكومة المتشددة في طهران، وإذ يلتقي الطرفان، الأمريكي والإيراني، إن صح التعبير، على الرغبة بالعودة إلى الاتفاق الماضي، والذي أصبح فعلاً من الماضي، نتيجة للمتغيرات الداخلية والخارجية لكلا الدولتين، بالإضافة للمتغيرات الإقليمية والدولية أيضاً، وهو ما يعطي مساحة للقول إنّ الطرفين اجتمعا في فيينا لدفن الاتفاق بدلاً من إحيائه.

تعلن طهران عن رغبتها بدخول المفاوضات لرفع العقوبات "الظالمة وغير القانونية" الواقعة عليها، فيما تضمر واشنطن رغبتها بالوصول لنقطة تحميل طهران لمسؤولية فشل المفاوضات من قبل جميع الأطراف المشاركة بالتفاوض، مما يعّبد الطريق لسير الخيارات الأخرى التي باتت تطفو على السطح، بدءاً من العقوبات الأممية (سناب باك) ونهايةً بخيار عسكري، وهو لا يعني الحرب، أو ما يتم تناقله من مقولة إما إيران بلا نووي وإما الحرب.

لم يأتِ التصريح بالخيار العسكري من قبل البنتاغون، إنما جاء على لسان الجنرال جون ماكينز، قائد القوات الأمريكية الوسطى، التي تظلل المنطقة، وهو ما يفتح باب التساؤلات في ظل وجود دول المنطقة الرافضة أصلاً لإحياء الاتفاق في القيادة الأمريكية الوسطى، فلدى دول المنطقة هواجسها الموضوعية من المشروع الصاروخي والتدخلات الإيرانية في المنطقة، والتي سكت عنها اتفاق عام 2015، وفسرت طهران هذا السكوت اعترافاً دولياً بالنفوذ الإقليمي.

ذهب اتفاق 2015 خلاف ما أراد له مهندسه، فبعكس نظرة أوباما لتعديل السلوك الإيراني عن طريق انفتاح عليها بموجب الاتفاق النووي، اتجهت طهران لزيادة تدخلاتها الإقليمية والنقاط العسكرية على ضفاف الخليج والمزيد من التجارب الصاروخية، فضلاً عن استمرار الغموض وعدم الشفافية في برنامجها النووي، مما حدا بالرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، لوصف الاتفاق بـ"أسوء اتفاقية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية"، ومع انسحاب ترامب من الاتفاق وفرض العقوبات القصوى على طهران زادت حدة التوترات والاستفزازات الإيرانية في المنطقة، دخلت فيها المسيّرات الإيرانية، لذا بات يُشار إليها بالترادف مع الصواريخ الإيرانية من قبل الدول المقابلة لإيران، ومنها الولايات المتحدة، التي تسعى إدارتها لإحياء الاتفاق للوصول إلى اتفاق أقوى وأوسع.

أضاف ترامب بانسحابه من الاتفاق النووي خندقاً جديداً لخنادق عدم الثقة المضروبة بين الجانبين، يتبدّى أثره الآن بالإصرار الإيراني على تقديم ضمانة أمريكية لعدم انسحاب أي إدارة لاحقة من الاتفاق، وهو ما لا تستطيع أي إدارة أمريكية تقديمه، كذلك تطلب طهران وجود آلية تتأكد من خلالها بأن العقوبات قد تم رفعها، كما طالبت طهران خلال المفاوضات بإدخال تغييرات على ما تم التوافق عليه خلال الجولات الست السابقة، مما يوحي بعودة المفاوضات إلى نقطة الصفر، إذ اعتبرها نائب وزير الخارجية الإيراني، علي باقري كني، مسودة وليست اتفاقاً، وأما "الاتفاق على كل شيء أو لا شيء" حسب كني.

سخر ترامب من اتفاق ترفع فيه الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات عن إيران لتستفيد الشركات الأوربية دون الأمريكية، إذ تبدو المكاسب الاقتصادية المحتملة للشركات الأوربية والصينية في السوق الإيرانية العذراء أحد محركات سياسة الطرفين للعودة للاتفاق، والتي بدأت بالتحول نتيجة الصدمة الفرنسية من خسارتها لصفقة الغواصات الأسترالية كعقوبة لها على سياستها المتماهية مع طهران في لبنان والعراق، كذلك الاتفاق الذي تم إبرامه بين تل أبيب ولندن خلال الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية الإسرائيلي, يائير لابيد، إلى لندن، مما صلّب الموقف الأوربي بالجولة الأخيرة وجعلها أقرب للحيّز الأمريكي، كذلك صرّح وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، عقب لقائه بوزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، عن مصلحة مشتركة لواشنطن وموسكو في ألا تكون إيران نووية، وهو ما يبدو تحولاً في الموقف الروسي، لا سيما في ضوء تصريح الممثل الدائم لروسيا في الأمم المتحدة، ميخائيل أوليانوف، أنه "من الطبيعي أن تغير روسيا موقفها لكن من الأفضل ألا تصبح هذه الإصلاحات عقبة أمام تقدم المحادثات".

تسعى طهران للتوجّه شرقاً للالتفاف على العقوبات المفروضة عليها، إذ تم اعتماد ذلك من قبل حكومة رئيسي، مما يوحي بعدم رغبة هذه الحكومة للعودة للاتفاق، في حين ترغب الدول الغربية حجب السوق الإيرانية الخام عن الصين وروسيا، وإن كانت بكين ترسم سياستها الخارجية على إيقاع علاقاتها التجارية، ومنها اتفاقها الاقتصادي مع طهران، غير أن موسكو على خلاف ذلك، وكلاهما يعارض تحول إيران لدولة نووية، ويسهم الخطاب الإيراني الخاص بالمستوى المرتفع لنشاطاتها النووية ضمن سياسة الضغط على واشنطن، في خسارة طهران للدعم الروسي والصيني تبعاً، كما حصل بالعام 2009 بموافقة موسكو على العقوبات الأممية المفروضة على طهران.

تعتبر طهران اتفاق 2015 اعترافاً دولياً بمشروعها النووي، على إثر نقلته من الأبحاث إلى الإنتاج، كما تعتبر البرنامج الصاروخي المنسي بهذا الاتفاق حق سيادي لا يمكن المساومة عليه، ولا يمكنها الرجوع عن مشروعها الإقليمي في المنطقة بعد اعتبارها للاتفاق اعترافاً بدورها الإقليمي، فيما ترغب واشنطن بتعديل الاتفاق نتيجة العيوب النواقص التي اعترته، وفي ضوء تصلّب الدولتين بمواقفهما، تتجه الدولتان للخيارات الأخرى بدلاً من العودة للاتفاق.

سياسة احتكار الفضيلة

غسان المفلح

"الإكراه على الفضيلة لا يصنع الإنسان الفاضل، كما أنّ الإكراه على الإيمان لا يصنع الإنسان المؤمن، فالحرية هي أساس الفضيلة". الشيخ محمد الغزالي.

احتكار الفضيلة هو حرب التفضيل والتفاضل، في التفضيل والتفاضل يمتلك "المفضل" أو "الفاضل" سلطة ما، سواء كانت أدبية أو مادية. تمييز الناس وفقاً لمعيار ما، هذا المعيار يختلف من شخص لآخر، حسب اشتراطاته الدنيوية، سواء كانت تختفي خلف معايير سماوية أو وضعية، بالتالي يتنازع البحث هنا محايثين أحدهما أخلاقي والثاني تاريخي، حيث جرت العادة إعادة مفهوم الفضيلة للمبحث الأخلاقي - الديني. ما يعني أن الاخلاق - الدين فوق التاريخ، فوق التاريخ كنسق متعالٍ. ليس بالضرورة أن يكون مطابقاً لتاريخه في كل لحظة. يجب أن يبقى مفارقاً لتاريخه، عموماً، وللتاريخ، خصوصاً. هذا التفارق يحتاج عادة إلى حماية. حماية من التاريخ نفسه. سلطة سلاح تجمعات سياسية أو خلافها. المحصلة أن احتكار الفضيلة عملاً تاريخياً رهاناً في كل لحظة. راهناً بامتياز التاريخ وتفاصيله واشتراطاته. هذا ما يجعلنا نقف أمام معضلة طالما تتجدد في واقعنا الراهن، وكانت متجددة على طول خط التاريخ البشري منذ ولادته. هي معضلة العلاقة بين الفضيلة والسياسة. السياسة بمعناها الواسع. بما هي مصالح وموازين قوى وعلاقات طبقية وغير طبقية.

هنالك نقلة حدثت في التاريخ البشري، قلما تمت معالجتها انطلاقاً من هذه الزاوية، هذه النقلة هي الدولة. الدولة التي لم تعد تعترف بمفهوم الفضيلة. ليس في مبناها ولا في معناها. الدولة هي قانون لا يأخذ مفهوم الفضيلة واحتكاره بعين الاعتبار. بل الطريف من ذلك أن هنالك من يقارب مفهوم الدولة انطلاقاً من قانونها، له أس أخلاقي، بالتالي هذا يتقاطع بجهة ما مع مفهوم الفضيلة، مما يعني إعطاء هوية ما للدولة، كأن تقول دولة بعثية، أو دولة إسلامية، أو دولة علمانية، أو دولة اشتراكية، أو دولة رأسمالية. في الحقيقة إن هذه التسميات هي تسميات ذات طابع سلطوي، تعود للمسيطر والمهيمن، حسب كل دولة. السؤال الذي يتبادر للذهن: هل كل المنضوين في ظل هذه الدولة هم بعثيون؟ هل هم مسلمون؟ هل هم علمانيون؟ هل هم اشتراكيون؟ هل هم رأسماليون؟ هنا نقف أمام ما يمكننا لمحه في سياقاتنا الشرق أوسطية، أمام ما يمكننا تسميته أيضاً "دولة الفضيلة". دولة الأسد ودولة الولي الفقيه، دولة جبهة النصرة ودولة داعش، أو الدولة التي يطمح بعض الإسلاميين لإقامتها.

السلطات الموجودة في بلداننا الشرق أوسطية كلها سلطات الفضيلة. أصحاب شأنها هم "الأعلون" وهم "المفضلون"، يحتكرون الفضيلة والأخلاق. كل مواطن في الشرق الأوسط يعرف جيداً جداً، أن التنعم الذي يعيش فيه رجال هذه السلطات إنما هو من فساد إلى فساد. مع ذلك نجد هذا المواطن يقبل بأن يضحك على نفسه نتيجة لخوفه، ويقرّ بهم أنهم" الأعلون". لأنه بغير ذلك سيصبح وراء الشمس. لا يمكن استثناء أية سلطة شرق أوسطية ضمن هذا المجال. كلهم أصحاب القيم الرفيعة، والمحبة لأهلها، وناسها، ورعاياها! هذا مثلا ما يفعله الجولاني في إدلب، إنه المفضل الأول. ما يفعله الأسد. انظروا لزيادة الرواتب الأخيرة منذ يومين. الدولة لا علاقة لها بزيادة الرواتب، هذه منحة من المفضل الأول في سوريا. الدولة المعاصرة والتي نتجت نتيجة دماء وتضحيات من البشرية كي تتخلص من هذه الأوابد المتوحشة، هي التي من واجبها القيام بذلك وليس شخصاً له منصب سياسي أخذه بقوة القتل والتدمير. الجولاني أيضاً يعتمد على سلاحه في نشر الفضيلة في إدلب، كأن أهل إدلب بحاجة لمن يرشدهم للفضيلة.

في الحقيقة النضال ليس من أجل الوصول إلى الدولة. بل من أجل الوصول للحرية، حرية المعتقد والرأي والانتخاب. الدولة وسيلة لحماية هؤلاء جميعاً. لهذا من بداهات السيطرة لدى السلطات المنتفخة فساداً أن تصور نفسها صاحبة الفضل والفضيلة، وتحمي هذا التصور بقوة الجلاد. سلاح وأقبية سجون ومجازر أحياناً. الطرفة الأخيرة في الأمر هي انتقال العدوى لجماعات المعارضة، التي أيضاً تصور نفسها من موقع هذه الفضيلة. المختلفون معهم ليسوا مثلهم، بل لأنهم لا يملكون نسق الفضيلة وما يقتضيه. إنهم بلا أخلاق. لا أحد جدير بأن يتمنن على البشر، خاصة إذا كان صاحب سلطة قمعية، أو صاحب ثقافة واسعة، مؤمناً أم ملحداً، مسلماً أم غير مسلم.

الدولة التي تحمي حرية الإنسان هي حق مهما كان دينه أو معتقده، ليست فضيلة وليست منحة من أحد. ليس من حق أي سلطة فرض هوية ما أية هوية على هذه الدولة، بحكم الفضيلة، بل بحكم الحرية، الدولة هي الضمان لحرية الإنسان حتى اللحظة. في بلداننا لا يوجد دولة، بل يوجد سلطات غاشمة فقط.

حصادُ العشرية السورية السوداء لعام 2021

عبير نصر

"خروج قيادي بعثي ينتمي لفئة مطبّلي النظام السوري ليدلي بتصريحه حول كون سوريا في مرحلة استثمار ما وصلت إليه من "انتصارات عظيمة"، في الوقت الذي تُسجل فيه سبع حالات بيع كلى في محافظة دمشق خلال الأيام القليلة الماضية، بسبب تردّي الوضع المعيشي الذي وصلت إليه البلاد".

يا لقسوة هذا المشهد الذي ينطوي على الكثير من التوصيفات التي لا يستحسن التمادي في ذكرها لتعرية نظام فاشٍ مغرور ومتعسف، يجدّد حياته من خلال التهديد المستمر بالاعتقال والعقوبات القاسية. نظام يرأسه طاغية منفصم لكن كامل الأوصاف، يفرض طقوس الطاعة العمياء غير آبه بما يريده شعب مليء بطاقات الإبداع والتغيير. نظام لن يخرج من جلده أبداً، وسيبقى رهين العقلية التي حرقت البلد وشرّدت الولد. ولم يكتفِ بذلك على الإطلاق، بل عمل على تجريد ضحايا العنف الأبرياء من الصفات الإنسانية، من خلال وضعهم في قوالب أيديولوجية جامدة، أو توصيفهم بأنهم جماعات تخريبية إرهابية، كذلك إلصاق الصفات الشيطانية بالجماعات المتمردة على سياسته، كصفة العملاء أو المخربين أو الفوضويين في الخطاب السياسي، أو الرجعيين والظلاميين في الخطاب الثقافي.

في موازاة ذلك ذهب باحثون كثر إلى أنه لا توجد خسارة لا يكون الشعب مسؤولاً عنها، لأنك عندما تكون جاهلاً يعني أن تكون ضعيفاً ومسحوقاً، والجهل في نظر التاريخ خطيئة، بل وأكثر: جريمة. وما يعزّز هذه الفرضية مقولة "تشيسلاف ميلوش" في روايته الاستيلاء على السلطة: "إنّ الإنسان عندما يُسلّم إلى قوة قاهرة فإنه يصل إلى درجة الإعجاب بما يكره، وهو لا يريد أن يعترف بهذا أمام نفسه، فليس هناك طريقة أخرى للخلاص سوى أن تكون أقرب إلى مركز هذه القوة".

على المقلب الآخر ورغم أنّ منسوب العنف الموجه ضد المجتمعات المستبَدَّة ونوعيته وديمومته، ليست شيئاً بلا حساب في معادلة الاستبداد، فالأنظمة الفاشية ليست منفلتة، بعد كل شيء، من قيود المجتمع. رغم هذا لا يسعنا إلا التسليم ببربرية النظام السوري وهمجيته ووحشيته المرعبة، أيضاً ضرره غير المحدود على شعبه وعلى العالم، وكضرورة تُساق هنا يتوجب إبراز بعض المعطيات الراهنة لإثبات أنّ هذا النظام أوصل السوريين إلى درك غير مسبوق من الدمار والإذلال والجوع والتشرد والهوان الوطني، ومنها: "تصدّرت سوريا قائمة الدول الأكثر فقراً بالعالم، بنسبة بلغت 82.5%، أيضاً قدّر صندوق النقد الدولي نصيب الفرد من الناتج المحلي بـ 2,807 دولار، مما يجعل سوريا سادس أفقر دولة عربية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي... احتلت سوريا المرتبة (101) على مؤشر الأمن الغذائي التابع لمجلة "إيكونوميست" البريطانية. حافظت سوريا على المرتبة الأخيرة في قائمة مؤشر الفساد العالمي في التقرير السنوي الذي تصدره "منظمة الشفافية الدولية" لهذا العام، والذي يرصد حالتَي الشفافية والفساد في (180) دولة حول العالم. أطلق (مؤشر دافوس العالمي) تصنيفه السنوي للدول حسب جودة التعليم لعام 2021.

وبحسب المؤشر، فقد عدَّ كل من (سوريا، وليبيا، والصومال، والسودان، والعراق، واليمن) خارج التصنيف، كونها دولاً لا تتوفر فيها أبسط معايير الجودة في التعليم. حصدت سوريا المرتبة الأولى عربياً والتاسعة عالمياً في ارتفاع معدل الجريمة لعام 2021. وجاءت ضمن الدول في تصنيف أكثر عشرة أماكن خطراً في العالم، وكان الترتيب على النحو التالي: فنزويلا، تليها كل من غينيا الجديدة وجنوب أفريقيا وأفغانستان والهندوراس وترينيداد وتوباغو والسلفادور وغويانا ثم سوريا والبرازيل على التوازي".

يقول ابن خلدون في مقدمته الشهيرة: "الشعوب المقهورة تسوء أخلاقها، وكلما طال التهميش إنسانها يصبح كالبهيمة لا يهمه سوى اللقمة والغريزة"، هذه المقولة تصف بشكلٍ دقيق الواقع السوري اليوم دون مبالغة أو مزاودة، ومما لا شك فيه أنه وفي ظلّ السياسات الجوفاء الزائفة، وتكالب الداخل والخارج على سوريا، تحولت الأخيرة إلى قطعة جحيم تنذر ويلاً وسعيراً. وبالعودة إلى الفكرة الرئيسة في كون السوريين يتحملون الجزء الأكبر من مسؤولية انهيار بلدهم، فبسبب صمتهم الذي استمر عقوداً طويلة وخوفهم من التغيير، تغوّلت آلة العنف السورية عبر الزمن، واستطاعت لاحقاً ليّ عنق الثورة السورية بسهولة، ليتحوّل أبناؤها إلى ضحايا بائسين لأمراء الحرب وتجار الأزمات، الذين لا يقدمون سوى النفاق السياسي، عبر وعود هي مجرّد أكاذيب وادّعاءات باطلة. كما غدوا عبيد قضايا مخزية يتمّ تضخيمها عبر إعلامٍ يدّعي الوطنية، لاقتراح حلول ترقيعية بهدف تمديد الأزمة، وتكريس واقع العبودية والاستبداد لفترة أطول.

وبعيداً عن تورّط السوريين غير المقصود في كلّ هذا الخراب، لم ينفكوا حتى اللحظة يمنّون أنفسهم بفرج قريب في محاولةٍ يائسة للنجاة، ونستطيع الجزم يقيناً أنّ هموم الوطن ما زالت توجعهم، وتبعثرهم هنا وهناك، بينما يتسولون الفرح من مباراة لكرة القدم يفوز بها المنتخب الوطني ليكسر حاجز التوقعات المسبقة المخيبة للآمال، ويلتقطون شذرات الأمل من صورةٍ تُظهر كيف أضيء برج خليفة بمدينة دبي في الإمارات العربية المتحدة بألوان العلم السوري، بينما راح صوت الراحل الكبير صباح فخري يصدح عالياً. ويؤذيهم في المقابل عزف النشيد الإيراني عوضاً عن النشيد السوري خلال مباراة في تصفيات كأس العالم لكرة السلة بين سوريا وكازاخستان، حيث لم يُبدِ لاعبو المنتخب السوري أي اعتراض مباشر رغم علامات الاستغراب، فظلوا صامتين حتى إكمال النشيد وصفقوا بعد نهايته. شعب يائس ومسحوق حُشر في مشروع القطيع، ما زالت تبكيه العبارة الشهيرة "من القاهرة.. هنا دمشق"، وتدغدغ مشاعره قصيدة جميلة عن الحبّ والأوطان المشتهاة، كما تطيب جراحه إنجازات أبناء الوطن في البلاد البعيدة رغم جبال الهزائم التي تعشش في العظام.

على أية حال، يصعب التقاط صورة ثابتة وواضحة المعالم للمشهد السوري بعد عشرية سوداء طاحنة. وحتّى الاعتدال والمرونة، وتلمّس الحلول السياسية الآمنة، وحثّ العالم على التدخل الإيجابي والمطالبة بتطوير وتطبيق الأعراف القانونية الدولية، جميعها ليست إلا تعبيراً عن إيقاع هادئ لصرخةٍ تصمّ الآذان بينما يتعرّض المدنيون في محافظة إدلب، وبصورة شبه مستمرة، للقصف من قبل قوات النظام وحليفته روسيا، إضافة إلى تهديدات يومية باحتمالات هجومٍ تركي على منطقة شرق الفرات، ولا ننسى المخاوف المتصاعدة من عودة داعش مجدداً، كذلك التوجس من النزعة الانتقامية التي يشدّد عليها نظام الأسد. ويزيد الطين بلّة ما يستشف من المواقف الدولية والإقليمية الأخيرة أن الأمور تسير نحو تعويم بشار الأسد، الذي لن يؤدي إلى الاستقرار في سوريا، على الإطلاق، بل سيدفع نحو مزيد من التوتر

والتصعيد. لا شك تمرّ على السوريين لحظات أمل هاربة من واقعهم الأسود، وعندما تمنّي النفس بأن دوام الحال من المحال، تظهر أزمة أسوء، وطوفان أشدّ. ما يدفعنا إلى اختصار الأسباب التي أفرزت هذه الحالة المستعصية بما قاله الألماني مارتن نيمولر: "في البداية جاؤوا للاشتراكيين، ولم أفتح فمي لأنني لم أكن اشتراكياً، ثم جاؤوا إلى النقابيين، ولم أفتح فمي لأنني لم أكن نقابياً، ثم جاؤوا إلى اليهود، فلم أفتح فمي لأنني لم أكن يهودياً، ثم جاؤوا إليّ، وساعتها لم يبق أحد ليفتح فمه من أجلي".

الدولة الوطنية السورية ليست شراً على العالم

جمال الشوفي

ينبغي على الروس والأمريكان أولاً، وعلى الأتراك والإيرانيين ودول الخليج ثانياً، السعي لحلّ العقدة السورية سلمياً، وعلى أوروبا ومعها دول الخليج العربي حصراً أن تتجنّب الكوارث الناجمة عن عدم تحقيق الدولة الوطنية في سوريا.

يبدو أن هذا الكلام يحتاج للكثير من التحليل والدراسات السياسية والدولية، لكنني أردته فاتحة قول بدايةً ينبه لما بعده من تفاصيل، يدقّ جرس إنذار عالمي ويضع جملة أولى عنوانها الدولة الوطنية السورية لن تكون شراً على العالم في حال تحققها، بل مصدر سلام وربما رخاء متكافئ الجهات.

يبدو هذا قول فيه الكثير من الرومانسية والأحلام خلافاً لمجريات الأحداث السورية خلال السنوات الماضية، منذ 2011 ولليوم، إذ ما زالت المصالح الآنية للدول الضالعة في الملف السوري تناور في تحقيق غاياتها المنفردة من وعلى السوريين. وحقيقة لطالما كررنا -نحن السوريين- النداء بضرورة تحقيق العدالة والإنصاف للشعب السوري، ولطالما تلاعبت الوعود الأممية بنا، ولطالما تساءلنا عن أسباب هذا الهدر العام؟ ولماذا يرجّح البديل العسكري الذي يحكم بالحديد والنار هذه المنطقة على تحقق الدولة الوطنية؟ ولماذا يجب ألا تقام دول وطنية في الشرق الأوسط؟ ولماذا تبحث دول العالم عن حكومة عسكرية الطابع، مركزية السلطة في دوله؟

لطالما تكررت جملة لا يوجد بديل لنظام الحكم في سوريا، فالبديل السياسي أعلن عن وجوده المبكر في نموذج وصورة الدولة الوطنية المتحققة دستورياً وقانونياً أساسها العدالة والإنصاف والحريات العامة والخاصة، وكمن يغصّ بالسفرجل، لكن يبدو أنه ليس البديل المقبول لليوم.

ربما يقول البعض، إن تدهور الوضع العسكري العام في سوريا إلى احتراب متعدّد الأطراف يستلزم حكومة تضبط الأمن والأمان فيها وقد يكونون محقين في ذلك. وقد يقال أيضاً إن مآلات الوضع السوري يجب إعادة ضبطه بما يحقق المصالح الدولية واستقرار المنطقة، وهذا يتطلب حكومة عسكرية تدير البلد شرط تحقيق المصالح المتناقضة للدول الفاعلة في ملفه، مع انزياحات لهذه أو تلك، حسب أرجحية قوتها الفاعلة فيها. ولكن هل تساءلت هذه الدول ماذا عن تحقيق دولة وطنية في سوريا؟ وهل ستكون شراً عالمياً أو بوابة سلام من منظار مختلف؟

ها هو العام 2021 يجرّ ذيول الخيبة معه، ومازال الأمر في سوريا وانعكاساته العالمية التي تنبئ شراً معلقاً، ولم تزل الدول الضالعة فيه تنهش من موتنا الجماعي، تهجيراً وقتلاً وفتكاً بالتاريخ الشخصي والعام، وأضف لهذا كله دمار وخراب البقية من السوريين العالقين، أجل العالقون وغير القادرين على الرحيل منها، في ديارهم بلا كهرباء أو سبل عيش أو حتى أدنى مقومات الحياة، ولم تزل سلطة الأمر الواقع تتغذّى من لعبة الأمم هذه فينا، وكأن تحقق الحرية والكرامة الشخصية والدولة الوطنية السورية سيضر بأمن إسرائيل، والأمن العالمي، وانحسار الطاقة عن أوروبا.

إنّ تحقيق الدولة الوطنية السورية خلافاً للبحث القائم لليوم عن موازين القوة والسطوة العسكرية لن يشكل حالة شر على العالم، إنها:

ستحجّم الاحتقان العالمي وحدّة تنازعه الجيوسياسي الروسي الأمريكي دولياً والتركي الإيراني الخليجي إقليمياً ولن تلحق ضرراً بالمايسترو الخفي الإسرائيلي.

ستعيد التوازن المفقود بالمنطقة وتؤسس لسلامه.

ستحقق مبادئ الحرية والعدالة الحداثية التي أسست للعالم العصري الحديث عالمياً. ومنها مبادئ حقوق الإنسان العالمية المصروفة لغوياً فقط في الحالة السورية.

ستحقق السلام المنشود في المنطقة وحرية المعاهدات التجارية والالتزام بعدم التعدي والاعتداء على الجيران.

ستحقق التسامح الديني والتعايش السلمي مع دول الجيران كافة.

ستخفف أعباء المهجرين والنازحين السوريين -ضميرياً- عن دول العالم، ومادياً، المساعدات الإنسانية الدورية، لا وبل ستفتح بوابة للمشاريع التنموية العامة، ومنها إعادة الاعمار.

في المقابل ستكون هذه النتائج معكوسة في حال الاستمرار بالوضع الحالي والبحث عن بدائل عسكرية تحكم باتجاه وحيد وتؤجج عكس النتائج أعلاه.

في التاريخ أنجزت إنكلترا فتوحات عصر التغير العالمي أوروبياً عام 1688 عندما حققت ثورتها الحقوق البرلمانية مع بقاء سلطة الملك. وتلتها الثورة الأمريكية عام 1776 بإعلان عصر الحريات والانفتاح العالمي عبر الإعلاء من فكرة الأمة والشعب ذي الحقوق المدنية دون أية وصية استعمارية أو إلهية أو ملكية. وكان الفتح الأكبر في الثورة الفرنسية عام 1789 والتي رغم أنها أنهت شرعية السلطة المقدسة للملك، لكنها لم تحقق دولتها الحديثة إلا بعد مخاض طويل، أهم مفاصله القبضة البونابرتية العسكرية، والتي لم تحقق الخير لفرنسا وللدول الأوروبية والعالم إلا بعد إعلانها الجمهورية الفرنسية كدولة وطنية أساسها العقد الاجتماعي والإرادة الجماعية التوافقية والرضائية، كأساس للنظام السياسي الحديث.

والحالة السورية لليوم لم تحقق أياً من تلك الشروط، فلم تتحقق الإصلاحات الدستورية بظل الحكم القائم، ولم يتحقق التغير من سلطة لسلطة أخرى، كما لم يتم الاعتراف بحقوق الشعب وتحقيق استقلاله من دول متعددة تهيمن عليه! فأيّ الطرق على السوريين أن يسلكوا وقد طرقوا كل بوابات التغيير الممكنة وبأساليبه المتعددة ولم ينجحوا بخطوة معينة بعد، سوى المزيد من الهدر والتغوّل السياسي والعسكري الدولي والمحلي؟ والسبب الرئيس في هذا أنهم لم يختبروا بعد تحقق الدولة الوطنية فيها بقدر البحث عن حكومة عسكرية بديلة عن القائمة أو تزين الحالية بطرق موارية للفعل التاريخي الذي يحقق معادلات الاستقرار والأمان والسلام المنشود عالمياً.

أوروبا التي خاضت حروب العقود الطويلة أو ما يسمى حروب الثلاثين والمئة عام، في القرن السابع عشر، وخاضت مع دول العالم حربين عالميتين في القرن العشرين، قتل فيها الملايين من البشر، تدرك معنى الخطر المتولد عن حكومات العسكر بصيغتها النازية أو الفاشية أو الستالينية، ويدرك العالم أجمع أن إعادة تدويلها في القرن الواحد والعشرين سيعيد إنتاج عصر الحروب العالمية الكبرى مهما حاولوا من تخفيف إشاراتها بالتوافقات الجيوسياسية الروسية والأمريكية على حساب دول المنطقة، بدءاً من سوريا، لمحيطها الحيوي القريب في لبنان والعراق والأردن، والأبعد في دول الخليج العربي، وأبعد منه أوروبا ودول العالم كافة.

فهل ثمة توجّه يعيد تقييم المسألة السورية ويحقق خطوات إلزامية في تحقيق جنين دولة وطنية تحدد أسس التوافق التعاقدي بين السوريين، تنصفهم، وتحقق شروط السلام والاستقرار فيها وبالمنطقة؟ هذا إذا فقط ما تم تفعيل خيارات السلم والحكم المدني بدايات العام 2022 وقبل أن تنتهي مفاعيل الاتفاق العالمي بمعاهدة لوزان قبل مئة عام من اليوم، تكون مؤشر سلام عالمي وبديلاً عن حكومات العسكر السياسية، وهذا لا يعني سوى إلزام تحييد العسكر عن الحكم السياسي وتقنين دوره المفتت للدولة والمقيم كل الشرور التي اختبرتها البشرية في تاريخها القريب والبعيد.